



جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد

دور الائتمان المصرفي في الاستقرار المالي لعينة من البلدان العربية للمدة 2010-2017

سمر سمير فاضل شيت الجبوري

رسالة دبلوم عالي في العلوم المالية والمصرفية
علوم مصرفية

بإشراف

الاستاذ المساعد

الدكتورة زهراء احمد النعيمي

دور الائتمان المصرفي في الاستقرار المالي لعينة

من البلدان العربية للمدة 2010-2017

رسالة تقدمت بها

سمير فاضل شيت الجبوري

الى

مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة الموصل

هي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي /

علوم مصرفية في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

الاستاذ مساعد

الدكتورة زهراء احمد النعيمي

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ " دور الائتمان المصرفي في الاستقرار المالي لعينة من البلدان العربية للمدة 2010_2017" للطالبة (سمر سمير فاضل شيت الجبوري) قد جرى تحت إشرافي في جامعة الموصل / كلية الإدارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية.

التوقيع:

المشرف: أ. م. د. د. زهراء احمد النعيمي

التاريخ: / / 2020

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أنّ هذه الرسالة الموسومة بـ " دور الائتمان المصرفي في الاستقرار المالي لعينة من البلدان العربية للمدة 2010_2017" تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة قدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير.

التوقيع:

الاسم: أ. م. د. د. احمد ابراهيم خضر

التاريخ: / / 2020

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيتين اللتين قدّمهما المشرف، والمقوم اللغوي أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ. د. د. بشار أحمد عبدالرزاق العراقي

التاريخ: / / 2020

إقرار رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

بناءً على التوصيات التي قدمها المشرف والمقوم اللغوي ورئيس لجنة الدراسات العليا أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ. د. د. بشار أحمد عبدالرزاق العراقي

التاريخ: / / 2020

قرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة التقييم والمناقشة قد اطلعنا على هذه الرسالة المسومة بـ " دور الائتمان المصرفي في الاستقرار المالي لعينة من البلدان العربية للمدة 2010_2017" وناقشنا الطالبة (سمر سمير فاضل شيت الجبوري) في محتوياتها وفيما له علاقة بتاريخ / 2020/ وإنها جديرة لنيل شهادة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية.

الأستاذ المساعد

د. عبد الله خضر عبطان

رئيساً

الاستاذ المساعد

د. زهراء احمد النعيمي

عضواً ومشرفاً

مدرس

د. ميادة صلاح الدين تاج الدين

عضواً

قرار مجلس الكلية

اجتمع مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجلسته المنعقدة بتاريخ / 2020/ وقرر التوصية بمنح شهادة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية.

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

أ. د. ثائر أحمد سعدون السمان

2020/ /

مقرر مجلس الكلية

أ. د. علاء عبد السلام الحمداني

2020/ /

شكر وتقدير

بسم الله العليم العلام. عالم الأسرار في الضياء والظلام. فمن تمسك به فلا يظلم ولا يضام والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام وعلى اله وصحبه الميامين الكرام.

يطيب لي وأنا انتهي من كتابة رسالتي أن اتقدم بوافر الشكر والعرفان الى **الدكتورة زهراء احمد النعيمي** التي تفضلت مشكورة بالإشراف على هذه الرسالة، فقد منحنتي الكثير من وقتها وكانت كريمة في تقديم النصح والإرشاد فجزاها الله خير الجزاء.

والى عمادة كلية الادارة والاقتصاد المتمثلة **بالدكتور ثائر احمد سعدون السمان** ، ورئيسة قسم العلوم المالية والمصرفية المتمثلة بالأستاذ الدكتور **بشار أحمد العراقي** وكافة اعضاء الهيئة التدريسية على دعمهم لي طيلة أيام الدراسة وخص منهم بالذكر **الدكتور عدنان سالم، والدكتور بشار الشكرجي، والدكتورة ليلي، والدكتورة عربية.**

وأسجل امتناني وشكري للسيد المقيم اللغوي ، وفائق الاحترام والتقدير لرئيس لجنة المناقشة وأعضائها لتفضلهم بقبول مناقشة هذا الجهد مع تقديري المسبق لكل ما سيطرحونه من ملاحظات ستغني الدراسة إن شاء الله.

ولا يسعني التعبير عن بالغ شكري إلى **والدي** حفظهم الله متمنية لهم دوام الصحة والعافية والى اخي واختي العزيزين **عمر وعائلته ومروة وعائلتها.**

وأخيرا أتقدم بالشكر والتقدير إلى زميلات العمل **نوار ، انوار، مروة ، ابتسام ، وسبأ ،** وكذلك زملائي وزميلاتي الذين رافقوني طوال مسيرتي العلمية في دراسة الدبلوم وخص بالذكر منهم زميلي بهاء حسين ولكل من مد يد العون والمساعدة لإنجاز هذه الرسالة، لكل من كان له إسهام مباشر وغير مباشر في إنجاز هذه الرسالة ولم يرد اسمه هنا جزى الله الجميع كل الخير وهو ولي التوفيق.

الباحثة

المستخلص

للسياسة الائتمانية اهمية كبيرة في تطوير القطاع المصرفي في الدول العربية ودعم استقراره فضلا عن اثارها الكبيرة في تطوير القطاعات الاخرى من خلال قروضها الممنوحة لكافة القطاعات وتهدف الدراسة الى معرفة اثر السياسة الائتمانية على تطوير القطاع المصرفي في الدول العربية والمتمثل بالاستقرار المالي، إذ تضمنت عينة الدراسة دراسة القطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة والمتمثلة (العراق، الامارات، السعودية ، الكويت ، عمان ، قطر، الاردن، مصر، لبنان، المغرب) للمدة 2010-2017 وقد تم عرض مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة فضلا عن اختبار اثر السياسة الائتمانية في تطوير القطاع المصرفي العربي والمتمثل باستقراره .

وقد توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات والمقترحات واهمها هناك علاقة ذات اثر ايجابي معنوي بين السياسة الائتمانية والمتمثلة بمؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص / GDP وبين الاستقرار المالي للقطاع المصرفي متمثلة بمؤشر z-score ومن المقترحات ضرورة تطوير كفاءة القطاع المصرفي لزيادة قدرته على تقديم خدمات مبتكرة وبكلف منخفضة ومواصلة تقديم خدمات الصيرفة الالكترونية والمنزلية.

ثبت المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
1	المقدمة
6-2	الفصل الاول منهجية الدراسة والدراسات السابقة
4-3	المبحث الاول: منهجية الدراسة
6-5	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
38-7	الفصل الثاني الجانب النظري
20-8	المبحث الاول: مفهوم واهداف ومكونات السياسة الائتمانية وابعادها وعناصرها
12-8	المطلب الاول: مفهوم السياسة الائتمانية واهدافها ومكوناتها
20-12	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الائتمانية وابعاد السياسة وعناصرها
30-21	المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية والقروض المتعثرة وانواعها
26-21	المطلب الاول: المخاطر الائتمانية وانواعها
30-27	المطلب الثاني: القروض المتعثرة وانواعها
38-31	المبحث الثالث: تطور القطاع المصرفي
34-31	المطلب الاول: مفهوم الاستقرار المالي واهميته واهدافه
38-35	المطلب الثاني: محددات الاستقرار المالي والتحديات والمؤشرات
71-39	الفصل الثالث الجانب العملي
61-40	المبحث الاول: تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة
42-40	اولاً: جمهورية العراق:
44-42	ثانياً: الامارات العربية المتحدة:
46-44	ثالثاً: المملكة العربية السعودية:
48-47	رابعاً: الكويت:
50-49	خامساً: سلطنة عمان:

رقم الصفحة	الموضوع
52-50	سادساً: دولة قطر:
54-52	سابعاً: المملكة الأردنية الهاشمية:
57-55	ثامناً: جمهورية مصر العربية:
59-57	تاسعاً: الجمهورية اللبنانية:
61-59	عاشراً: المملكة المغربية:
72-62	المبحث الثاني: السياسة الائتمانية و الاستقرار المالي للقطاع المصرفي
65-62	أولاً: مؤشرات السياسة الائتمانية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة:
66-65	ثانياً: اختبار الارتباط
67-66	ثالثاً: اثر السياسة الائتمانية على الاستقرار المالي و المصرفي للقطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة
69-67	رابعاً: المؤشرات الإحصائية للمتغيرات مع الرسم
72-69	خامساً: تحليل علاقة الاثر للائتمان المالي على الاستقرار المالي
73	الاستنتاجات والمقترحات
81-74	المصادر

ثبت الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	ت
41	تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي العراق للمدة 2010 _ 2017	1
43	تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي الامارات للمدة 2010-2017	2
45	تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي السعودية 2010-2017	3
47	تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي الكويت للمدة 201-2017	4
49	تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي لعمان للمدة 2010-2017	5
51	تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي لقطر للمدة 2010-2017	6
53	تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي للأردن للمدة 2010-2017	7
56	تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي لمصر للمدة 2010-2017	8
58	تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي للبنان للمدة 2010-2017	9
60	تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي للمغرب للمدة 2010-2017	10
62	تطور الائتمان المالي المقدم للقطاع الخاص GDP للقطاع المصرفي العربي	11
64	تطور الاستقرار المالي (Z - SCORE) للقطاع المصرفي العربي	12
65	معامل الارتباط بين الاستقرار المالي والائتمان المالي	13
66	اعتماداً على نتائج اختبار (Shapiro-Wilk)	14
67	المؤشرات الاحصائية للمتغيرات	15
70	تحليل الانحدار (الخطي)	16
71	تحليل الانحدار (غير خطي)	17

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	الموضوع	ت
17	ابعاد السياسة الائتمانية	1
20	عناصر السياسة الائتمانية	2
22	أنواع المخاطر المصرفية	3
37	التحديات التي تواجه الاستقرار المالي	4
42	تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2017)	5
44	تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي الاماراتي للمدة (2010-2017)	6
46	تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي السعودي للمدة (2010-2017)	7
48	التطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي الكويتي للمدة (2010-2017)	8
50	تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي العُماني للمدة (2010-2017)	9
52	تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي القطري للمدة (2010-2017)	10
54	تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي الاردني للمدة (2010-2017)	11
57	تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي المصري للمدة (2010-2017)	12
59	تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي اللبناني للمدة (2010-2017)	13
61	تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي المغربي للمدة (2010-2017)	14
63	تطور الائتمان المالي المقدم للقطاع الخاص GDP للقطاع المصرفي العربي	15
65	تطور الاستقرار المالي (Z-SCORE) للقطاع المصرفي العربي	16
69	تحليل العلاقة بين المتغير المفسر والمتغير المعتمد	17
69	(تحليل خطي) انتشار البيانات لتطور الائتمان المالي والاستقرار المالي	18
71	(تحليل غير خطي) انتشار البيانات لتطور الائتمان المالي والاستقرار المالي	19

المقدمة

تحتل القطاعات المصرفية في الدول العربية أهمية كبيرة لانعكاسها المباشر على اقتصاديات الدول العربية، لذلك فإن الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي امر في غاية الاهمية في جميع الدول العربية والعالم، وقد ازداد الاهتمام بموضوع الاستقرار المالي خصوصا في السنوات الاخيرة بعد حدوث الازمات المالية. الامر الذي تطلب ضرورة تطوير القطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة لسياستها الائتمانية والقروض الممنوحة للقطاعات وللأفراد، للمساهمة في تطوير القطاع المصرفي اولاً وانعكاسه على دعم استقرار القطاع المصرفي في الدول العربية ثانياً، إذ تلعب المصارف دوراً مهماً من خلال السياسة الائتمانية في تمويل المشاريع التي تساهم في نهضة الاقتصاد من جديد بعد كل ازمة فضلا عن دوره الرئيسي في دعم الاستقرار المالي .

الفصل الاول

منهجية الدراسة والدراسات السابقة

المبحث الاول

منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

تعد السياسة الائتمانية من السياسات ذات الاهمية الكبيرة في القطاع المصرفي اذ يتم من خلالها منح القروض لجميع القطاعات والتي تنعكس اهميتها في دعم وتطوير استقرار القطاع المصرفي من هنا نتبع مشكلة الدراسة في ان مشكلة الدراسة تتمحور في التساؤل الاتي:

هل للسياسة الائتمانية اثر ايجابي في تطوير استقرار القطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة ؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تحتل الدراسة اهمية كبيرة لتناولها موضوع السياسة الائتمانية وانعكاسها على تطوير القطاع المصرفي من خلال دعم استقرار المالي إذ يعد الحفاظ على الاستقرار المالي امر ضروري في الوقت الحالي مع توالي الازمات التي يمر بها العالم أجمع وفي كل القطاعات المختلفة وعلى رأسها القطاع المالي والمصرفي، إذ تناولت الدراسة السياسة الائتمانية ودورها في تطوير استقرار المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة وقد تناولت الدراسة عينة كبيرة من الدول العربية لمعرفة تطورات هذه القطاعات وسياساتها الائتمانية وانعكاسها على تطوير القطاع المصرفي في الدول العربية

ثالثاً: هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق الاتي:

1. عرض اطار نظري عن السياسة الائتمانية واستقرار القطاع المصرفي .
2. عرض مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفية في الدول العربية عينة الدراسة .
3. اختبار اثر السياسة الائتمانية في تطوير القطاع المصرفي واستقرار القطاع المصرفي .

رابعاً: فرضية الدراسة

تتمحور فرضية الدراسة من ان هناك اثر ايجابي معنوي للسياسة الائتمانية في تطوير القطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة والمتمثل باستقرار المالي للقطاع المصرفي .

خامسا: عينة الدراسة

شملت عينة الدراسة القطاع المصرفي في الدول العربية والمتمثلة في (العراق، الامارات، الكويت، السعودية، عمان، قطر، الاردن، مصر، لبنان، المغرب) للمدة 2010-2017، إذ ركزت الدراسة على دراسة المؤشرات الكلية للقطاع المصرفي العربي في الدول العربية عينة الدراسة لأهميتها الكبيرة من الناحية الكلية ومعرفة تطور القطاع المصرفي من خلال دراسة استقراره المالي.

سادسا: نماذج الدراسة:

تم استخدام النماذج الاتية:

1. نموذج الارتباط لتوضيح طبيعة العلاقة بين متغيرين الاستقرار المالي والائتمان المالي

باستخدام معامل ارتباط (Pearson Correlation)

2. نموذج الانحدار (Regression Model) وقد كانت متغيرات الدراسة تتألف الدراسة من

متغيرين أحدها مفسر وهو متغير (تطور الائتمان المالي (X)) والآخر معتمد متمثلاً بـ

(تطور الاستقرار المالي (Y))، وبعدد مشاهدات (n=80).

سابعا: منهج البحث

أعتمد البحث المنهج الوصفي في عرض موضوع الدراسة مستعيناً بالدراسات الحديثة

فضلا عن استخدام المنهج التحليلي في تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضية الدراسة

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1. دراسة: موسى، 2010

جاءت الدراسة بعنوان دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة إذ هدفت الدراسة الى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في اجراء الدراسة على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، وقد توصلت الدراسة الى ضرورة الاستعلام عن الزبائن وتقديم التحليلات المالية لمعرفة مصادر التمويل والدخل للزبون فضلا عن اجراء التحليلات المالية المستمرة لترشيد القرارات الائتمانية .

2. دراسة: محمد، 2011

جاءت الدراسة بعنوان ادارة مخاطر الائتمان واثرها في منع الانهيار التنظيمي دراسة استطلاعية مقارنة في عينة من المصارف العراقية الحكومية والخاصة ، إذ هدفت الدراسة الى معرفة مدى تبني المصارف المبحوثة ادارة مخاطر الائتمان وما هو دورها في منع الانهيار التنظيمي وتحديد علاقة الارتباط والاثر بين ادارة مخاطر الائتمان والانهيار التنظيمي في المصارف المبحوثة وتوصلت الدراسة الى انه لا يوجد تباين في المصارف الحكومية عينة الدراسة في ادارة مخاطر الائتمان وهناك تباين في المصارف الاهلية بإدارة مخاطر الائتمان فضلا عن وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين ادارة مخاطر الائتمان والانهيار التنظيمي.

3. دراسة: جهاد، 2012

تضمن عنوان الدراسة ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استنبائية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012 وهدفت الدراسة الى تطوير منهجية ادارة مخاطر الائتمان وفق الادارة الحديثة للمخاطر المصرفية وتقييم مدى كفاءة انظمة المعلومات وتقنيات التحليل التي تدعم نظم وعمليات ادارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية وتوصلت الدراسة ضرورة الاتصال المستمر للبنوك بالمقترضين وان يكون القرار الائتماني في البنوك التجارية استند الى تحليل المخاطر المتعلقة للمشروع وتقييم اهلية المقترض وعدم الاعتماد بشكل اساسي على الضمانات في منح القروض.

4. راسة: علي، 2018

جاءت الدراسة بعنوان دور البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية دراسة حالة بنك السودان المركزي وهدفت الدراسة الى قياس اثر الدور التنظيمي والدور الرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية للجهاز المصرفي وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار البسيط والمتعدد وتوصلت الدراسة الى وجود اثر معنوي للسلامة المالية للجهاز المصرفي في المحافظة على الاستقرار المالي فضلاً عن وجود اثر معنوي للدور التنظيمي والدور الرقابي لبنك السودان المركزي في المحافظة على السلامة المالية للجهاز المصرفي .

5. دراسة: منصور، 2018

جاءت الدراسة بعنوان تقييم اثر مخاطر سعر الفائدة ومخاطر رأس المال على الاستقرار المصرفي اليمني دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية وهدفت الدراسة الى تحليل وتقييم اثر مخاطر سعر الفائدة ومخاطر رأس المال على الاستقرار المصرفي اليمني وقد استخدمت الدراسة نموذج قياسي ذات التأثير الثابت وتوصلت الدراسة الى نتائج عديدة اهمها على مستوى كل بنك لم تأثر اسعار الفائدة في الاستقرار المالي للبنوك التجارية على الاطلاق كما انه لا يوجد اثر لمخاطر رأس المال على الاستقرار المالي للبنوك باستثناء بنك اليمن والكويت .

6. دراسة: احلام ، 2019

جاءت الدراسة بعنوان القروض المتعثرة (الاسباب وطرق العلاج) دراسة ميدانية بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) فرع المسلية وهدفت الدراسة الى تحديد المؤسسات المصرفية المتعثرة والاسباب التي يمكن اعتمادها من قبل الجهاز المصرفي واجهزة الرقابة للتمييز بين المؤسسات المتعثرة و غير المتعثرة بهدف التمكن من التنبؤ المبكر للتعثر وتجنب الفشل النهائي وتوصلت الدراسة الى ان تعثر البنوك والمؤسسات المالية يعود الى المخاطر الائتمانية التي تسببت في تعثر العديد من المصارف وفقاً للدراسة التحليلية التي اجريت فضلاً عن عدم توفر الخبرة الكافية لذلك فان القروض المصرفية المتعثرة اصبحت ظاهرة ملازمة للعمل المصرفي رغم الحيلة والحذر.

واهم ما يميز الدراسة الحالية هو دراسة اثر السياسة الائتمانية على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة والمتمثلة (العراق، الامارات ، السعودية ، عمان، الكويت ، قطر، الاردن، مصر ، لبنان ، المغرب) ومعرفة قدرة السياسة الائتمانية في تطوير القطاع المصرفي.

الفصل الثاني

الجانب النظري

المبحث الاول

مفهوم واهداف ومكونات السياسة الائتمانية وابعادها وعناصرها

يتناول المبحث مفهوم السياسة الائتمانية واهدافها فضلاً عن العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الائتمانية والتي تعد من اهم السياسات المصرفية التي تسعى جميع المصارف نحو تطويرها والذي يعكس زيادة العوائد المصرفية وكما يتناول المكونات والابعاد الخاصة بالسياسة الائتمانية وكما في المطالب الاتية .

المطلب الاول: مفهوم السياسة الائتمانية واهدافها ومكوناتها

اولاً: مفهوم السياسة الائتمانية

ان السياسة الائتمانية عبارة عن مجموعة من المبادئ التي تنظم اسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وانواع الانشطة والقطاعات الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وانواعها وآجال استحقاقها وشروطها الرئيسية ، كما تحدد الخطوط العامة التي تحكم نشاط المصرف في مجالات قرار منح التسهيلات الائتمانية ومتابعتها بما يكفل سلامة توظيف وحسن استخدام امواله بهدف تحقيق افضل عائد واتخاذ ما قد يلزم من احتياطات إذا ما طرأت اي تطورات سلبية على اي عنصر من العناصر التي استند اليها المصرف في قرار منح الائتمان ، والذي تسعى من خلاله تحقيق الامور الاتية: الامان، والربحية، والسيولة وتوفير احتياجات المجتمع (الخليل، 2004، 41).

كما تعرف السياسة التي ترسمها الادارة العليا للمصرف ويتقرر فيها مجالات استخدام الاموال، واهم قواعد منح الائتمان لغرض التأكد من سلامة القروض التي يمنحها المصرف وضمان تحقيقه عوائد مرضية وتنمية أنشطة المصرف ، مع توفير الرقابة المستمرة على عملية الاقراض في مراحلها المختلفة (العلي، 2013، 149).

تعد السياسة الائتمانية الموجه الاساسي وحجر الزاوية لتحقيق أغراض اي مصرف في ضوء الاستراتيجية الموضوعية ، فهي تعتمد على معرفة مجلس ادارة المصرف الذي له الصلاحيات لإجراء اي تحديث عليها لمواكبة اي جديد في السوق المصرفي، واعادة النظر في تلك السياسة من آن لآخر للحكم على مدى فاعليتها وملاءمتها للأوضاع السائدة، وتمثل

الخطوط العريضة لحالات الائتمان كافة دون الدخول في مواقف ائتمانية محددة (شحاته، 2009، 80).

كذلك يمكن التعبير عن السياسة الائتمانية بأنها اطار عام يتضمن مجموعة من الاسس والمعايير والاتجاهات الارشادية التي تعتمد على الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص، لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع الى المستويات العليا، ووفق للموقف طالما ان ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة اليهم (الامين ورايح، 2017، 19).

ثانيا: اهداف السياسة الائتمانية

هناك اهداف عديدة للسياسة الائتمانية واهمها (الحسيني والدوري، 2003، 126)، (نصار، 2005، 57)، (أبو احمد وقُدوري، 2005، 268)، (شحاته، 2009، 182)، (بدارين، 2019، 20):

1. منع التضارب في اتخاذ القرارات الائتمانية إذ تعد السياسة الائتمانية دليلا او نظام عمل متاحا لإدارات المصرف المختلفة وخاصة الائتمانية فيها فضلا عن اجهزة الرقابة الخارجية .
2. التوافق مع الاتجاه العام لرسم السياسة الاقتصادية القومية، وإحداث الانسجام بين المصرف وبين الدولة من إذ تبني المصرف لأوليات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية، وتوظيف جانب من موارده فيها.
3. التوافق العام مع اعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الانحرافات الخلقية في عدم إقراض أي مشروعات يكون من شأنها تهديد المجتمع في هذا المجال.
4. ولأن السياسة الائتمانية مكتوبة يولد نوع من وحدة الفكر والاتساق والفهم المشترك بين المصرف وزبائنه من جهة، وتوفير عامل الثقة لدى الموظفين والإدارة التنفيذية من جهة أخرى .
5. تهيئة المرونة الكافية، أي سرعة التصرف واتخاذ القرار دون الرجوع الى المستويات الإدارية العليا .

6. تسعى السياسة الائتمانية الى تقليص حجم الديون المتعثرة وخاصة القروض غير المنتجة وتطوير أعمال المصرف بتكوين قاعدة زبائن تتوافر فيهم الأهلية الائتمانية مع تنويع قاعدة الزبائن .
7. تهدف السياسة الائتمانية الى التقييم المستمر لمحفظه القروض والسلفيات سواء على مستوى الزبون ام على مستوى كل تسهيل ائتماني، وهي بذلك تهدف الى سلامة القروض التي يمنحها المصرف .
8. تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في مراحلها كافة من خلال تدفق التقارير من القطاعات المختلفة والمرتبطة بوظيفة الائتمان المصرفي لضمان توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب .
9. ترشيد القرار الائتماني بالمصرف، بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها، والمجالات التي لا يجب التوظيف فيها، ومن ثم المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح، وحسن استخدام أموال زبائن المصرف المودعين.
10. ضمان عائد مناسب للمصرف عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الارياح وبذلك المحافظة على استمراره في توسيع نطاقها وتأدية رسالته ودعمها باحتياطات تتراكم تقوي من سلامة المركز المالي والسوقي للمصرف.

ثالثاً: مكونات السياسة الائتمانية

- تعد السياسة الائتمانية من اهم السياسات المصرفية وقد حدد العديد من الباحثين (حنفي، 2002، 232) (الشيخلي، 2012، 25-26) (الجبوري، 2019، 217-218)
1. **الأخذ في الحسبان الاعتبارات القانونية**، يجب أن تعكس السياسة الاشتراطات والقيود القانونية للتوسع أو لتقييد الائتمان، وبذلك لا يحدث تباين بين السياسة الخاصة بالمصرف، والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي، والسياسة الائتمانية، والقيود التي يضعها البنك المركزي.
2. **تحديد المنطقة التي يخدمها المصرف**، إذ تتوقف حدود المنطقة التي تغطيها إدارة الائتمان على عدة عوامل من أهمها: حجم الموارد المناخية والمنافسة التي يلقاها المصرف في المناطق المختلفة ، وطبيعة المنطقة التي تعمل فيها ادارة الائتمان وحاجة كل منها الى القروض ، ومدى قدرة إدارة الائتمان في التحكم في إدارة القروض والرقابة عليها.

3. **تحديد تشكيلة القروض**، من المعروف أن تنوع مجالات الاستثمار، وتوزيع المخاطر يؤديان الى تقليل نسبة المخاطر التي يتحملها المصرف ، وفي هذا المجال يوجد الكثير من استراتيجيات التنوع التي تقلل المخاطر والتي من اهمها، التنوع على أساس الموقع الجغرافي للنشاط الذي يوجه اليه القرض، فضلا عن توزيع القروض على الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية من تجارة وصناعة وزراعة وخدمات.
4. **تحديد الضمانات المقبولة من جانب المصرف** ، يقوم المصرف بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها ، والتي تتوقف على الظروف المحيطة ، وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقاً لمدى قبولها في السوق . كما يحدد المصرف ايضاً هامش الضمان بالنسبة للضمان بالنسبة للموجودات المقدمة لمنح الائتمان . إذ أن المصرف غالباً ما يحدد شروطاً معينة بالنسبة للضمان منها: سهولة التصرف بالضمان من قبل المصرف عند تخلف الزبون عن السداد ، انخفاض مصاريف الاحتفاظ بالضمان ، وسهولة التنازل عن الضمان لصالح المصرف .
5. **تحديد سعر الفائدة على القروض** ، يحظى تحديد سعر الفائدة على القروض بإحكام كبير وتتأثر أسعار الفائدة على القروض بعوامل كثيرة منها: أسعار الفائدة السائدة في السوق ، ودرجة المنافسة بين المصارف ، وحجم الطلب على القروض ، وحجم الاموال المتاحة لدى المصارف ، وتكلفة ادارة القروض ، وأسعار الفائدة على الودائع ، وسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي ، والمركز المالي للزبون المقترض، ودرجة المخاطر التي يتضمنها القرض، هذا فضلا عن حجم القرض، واجل القرض، وما إذا كان القرض بضمان او بدون ضمان.
6. **تحديد سلامة القرض**، أي درجة الأمان التي يسعى المصرف الى إيجادها ، وتتعلق بسمعة المقترض ، وصفاته ، وقدراته المالية ، بإذ أن تكون متفقة مع حجم القرض ، أو الائتمان الممنوح .
7. **مجالات الائتمان غير المسموح بتمويلها** ، قد تتضمن سياسة الائتمان المجالات غير المسموح بتمويلها ، بغض النظر عن ماهية هذه المجالات ، والحكمة الأساسية من وراء هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب تمويل هذه المجالات ، أو قد تكون مبررات هذا المنع راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية .
8. **مستويات اتخاذ القرار**، ينبغي ان تحدد سياسة الائتمان المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها البت في طلبات الائتمان ، بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث

طلبات ائتمان روتينية، وبما يضمن سرعة اتخاذ القرارات ، خاصة عندما تكون حاجة الزبون إلى الأموال العاجلة. وحتى يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الائتمان على حد اقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري .

9. **تحديد حجم القروض:** إذ تنص السياسة الائتمانية على مقدار المبالغ التي يمكن إقراضها للمقترض الواحد قياساً برأسماله أو موجوداته أو مقدار القروض قياساً بالودائع وما يضعه البنك المركزي من محددات بهذا الخصوص .

10. **تحديد أنواع القروض الممنوحة:** إذ تحدد السياسة الائتمانية المجالات التي تمنح القروض والميادين التي لا يجري إقراضها وذلك وفق اولويات تحددها سلطات الدولة والسلطة النقدية والإدارة العليا للمصرف . كما يجري تنويع تشكيلة القروض وامادها والمناطق الجغرافية التي تمنح فيها القروض .

11. **التوثيق:** أي تحديد المستندات المطلوبة لملفة الإقراض وما ينبغي على الزبون تهيئته من وثائق تكون مصدراً أولياً.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الائتمانية وابعاد السياسة وعناصرها

اولاً: العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الائتمانية للمصرف

تتأثر السياسة الائتمانية للمصرف بصفة عامة بمجموعة من العوامل وتنقسم هذه العوامل الى عوامل داخلية وعوامل خارجية، فالعوامل الداخلية هي التي تكون من داخل المصرف مثل اهداف المصرف وامكانياته، معدل التركيز، اعتبارات السيولة والعوامل الخارجية تكون من خارج المصرف ويكومن مصدرها البيئة أو المناخ الذي يتواجد فيه المصرف ويمارس فيه نشاطه، مثل الظروف الاقتصادية المحيطة، الضمانات المقدمة من الزبون، وبالرغم من تأثير هذه العوامل في صناعة السياسة الائتمانية لجميع المصارف إلا أنها تمارس آثار متساوية أو موحدة في السياسات الائتمانية لجميع المصارف التي تعمل في بيئة واحدة أو مناخ واحد، بل تختلف آثار هذه العوامل من سياسة ائتمانية لأخرى.

وإن من أهم العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الائتمانية العوامل هي:
(عيسى، 2004، 53)، (موسى، 2010، 36-38)، (الطاع، 2010، 63-64).

1. **العوامل القانونية (البعد القانوني):** تتأثر صناعة السياسة الائتمانية للمصرف بصفة عامة بالقيود القانونية والتشريعات السائدة والمنظمة للعمل المصرفي وأيضاً بالتعليمات والقرارات التي يصدرها البنك المركزي بشأن التوسع أو الانكماش.

2. **العوامل الجغرافية (البعد الجغرافي):** تتأثر صناعة السياسة الائتمانية بنطاق وحدود المنطقة أو المناطق التي يخدمها المصرف ويمارس فيها نشاطه المصرفي بصفة عامة والائتمان بصفة خاصة، فالبعد الجغرافي ومدى انتشار وحدات وفروع المصارف الجغرافية يؤثر في السياسة الائتمانية من إذ النطاق ومن إذ أنواع المنتجات الائتمانية التي تقرها.

3. **العوامل التنظيمية (البعد التنظيمي):** المقصود بالاعتبارات التنظيمية والإدارية حجم وطبيعة الهيكل التنظيمي أو الإداري للمصرف، أو ما يسمى بالهيكلية الإدارية أو الهرم الوظيفي، والمتضمن لكافة المستويات الإدارية المختلفة والتي تتعامل مع العملية الائتمانية داخل المصرف، ويؤثر البعد التنظيمي في السياسة الائتمانية للمصرف تأثيراً كبيراً، إذ تتعدد السلطات والصلاحيات الائتمانية داخل المصرف ذات الهياكل الإدارية والتنظيمية كبيرة الحجم فلا يتم تركيز صلاحيات منح الائتمان المصرفي في أيدي محددة من المسؤولين في الهرم الإداري للمصرف، لأن هذا التركيز من شأنه أن يعيق سير الأداء للعملية الائتمانية.

4. **العوامل الفنية (البعد الفني):** يقصد به الأسس والأعراف المستقرة في منح الائتمان المصرفي فهذه الأسس والأعراف تؤثر في صناعة السياسة الائتمانية للمصرف تأثيراً بالغاً وأصيلاً لأن قرار منح الائتمان قرار فني يتخذ بناء على دراسة ائتمانية (فنية) يتم إعدادها وفقاً للإجراءات الائتمانية التي تقرها السياسة الائتمانية للمصرف، لهذا تأخذ السياسة الائتمانية في الاعتبار الأسس والأعراف الفنية في منح الائتمان المصرفي وينعكس هذا على السياسة الائتمانية للمصرف في صورة إقرارها على سبيل المثال لا الحصر للنسب التسليفية للضمانات التي يقبلها المصرف، وحدود وشروط السحب على المكشوف.

5. **العوامل التسويقية والتنافسية (البعد التسويقي):** يقصد بالاعتبارات التسويقية والتنافسية إمكانية المصرف التسويقية ومركزه التنافسي بين المصارف العاملة والمنافسة، وتتأثر صناعة السياسة الائتمانية للمصرف بصفة عامة بهذه الاعتبارات التسويقية والتنافسية في إقرار

منتجات ائتمانية قادرة على منافسة المصارف الأخرى وقابلة للتسويق، كما يجب أن تكون سياسة تسعير المنتجات الائتمانية تتيح قدرًا من المنافسة وتدعم من المركز التنافسي للمصرف، وكلما أخذت السياسة الائتمانية للمصرف في اعتبارها الأبعاد التسويقية والتنافسية، كلما ارتفعت مقدرة المصرف على المنافسة، وتتصف الاعتبارات التسويقية والتنافسية بكونها في حالة تغير مستمر ولا تتصف بالثبات، لهذا يجب أن تكون السياسة الائتمانية للمصرف مرنة وقابلة للتعديل كلما تطلب الأمر ذلك حتى يتمكن المصرف من التهيؤ السريع مع ظروف السوق والمنافسة المستجدة وسريعة التغير دائما.

6. العوامل التمويلية (البعد التمويلي): تتأثر صناعة السياسة الائتمانية للمصرف بالاعتبارات

التمويلية من إذ الموارد التمويلية (مصادر الأموال) المتاحة للمصرف، ويكمن البعد التمويلي في صناعة السياسة الائتمانية في ضرورة ملائمة موارد المال لاستخدامات هذه الأموال بالنسبة للجزء الذي سيتم توظيفه في صورة تسهيلات ائتمانية للزبائن، فكلما كانت مصادر الأموال المتاحة للمصرف متقلبة وغير مستقرة فإن السياسة الائتمانية لهذا المصرف تتجه إلى إقرار المنتجات الائتمانية القصيرة الأجل، كما أن تكلفة مصادر الأموال المتاحة للمصرف تؤثر في السياسة الائتمانية له وتختلف السياسة الائتمانية من مصرف لآخر باختلاف تكلفة مصادر الأموال في المصارف المختلفة وينعكس هذا الاختلاف في صورة اختلاف وفروق في تسعير القروض والتسهيلات التي تقرها السياسات الائتمانية المختلفة من إذ أسعار الفائدة عليها والمصرفات الأخرى.

7. العوامل البشرية (البعد البشري): وتتمثل بكفاءة الإدارات التي تتعامل مع العملية الائتمانية

داخل المصرف كإدارات الائتمانية، والاستعلامات، والإدارات القانونية، والتفتيش والرقابة، من إذ (التأهيل العلمي، التدريب المصرفي، الخبرة الائتمانية، مدى استيعاب التكنولوجيا والعوامل السلوكية)، وتختلف بالطبع كفاءة العنصر البشري من فرد لآخر ومن مصرف لآخر بالطبع طبقاً للعوامل السابقة الذكر، ويكمن تأثير هذه الاعتبارات البشرية على صناعة السياسة الائتمانية للمصرف في عدم إقرارها لعمليات ائتمانية لا يتوفر للمصرف الموارد البشرية اللازمة لإنجازها بكفاءة.

8. العوامل الاقتصادية (البعد الاقتصادي): يقصد بالاعتبارات الاقتصادية العامل المؤثر في

صناعة السياسة الائتمانية للمصرف، طبيعة الاقتصاد والنظام الذي يعمل المصرف داخله،

فطبيعة الاقتصاد أو الهيكل الاقتصادي يؤثر بصورة مباشرة في نوعية المنتجات الائتمانية التي يقدمها المصرف لزبائنه، فعلى سبيل المثال في الاقتصاد التصديري تزداد عمليات منح الائتمان المصرفي لتمويل الصادرات، وفي الاقتصاد الذي يعتمد الواردات بدرجة كبيرة تزداد عمليات منح الائتمان المصرفي لتمويل الواردات، وفي الاقتصاد الذي يعتمد على القطاع الزراعي بدرجة كبيرة تزداد عمليات منح الائتمان المصرفي لتمويل النشاط الزراعي، وفي الاقتصاد الذي يتنوع الهيكل الاقتصادي فيه تكون احتياجاته من المنتجات الائتمانية متنوعة لذلك تتأثر السياسة الائتمانية بطبيعة الهيكل الاقتصادي السائد وينعكس هذا التأثير على إقرار السياسة الائتمانية لمنتجات ائتمانية لتلبي طبيعة واحتياجات الاقتصاد الذي يعمل فيه المصرف.

9. رأس مال المصرف والاحتياطيات: يؤدي رأسمال المصرف والاحتياطيات المتكونة لديه دوراً في السياسة الائتمانية للمصرف، فكلما كان رأس المال والاحتياطيات صغيراً تقل قدرة المصرف على منح القروض الكبيرة لزبون واحد، إذ أن هناك علاقة بين رأس المال والاحتياطيات للمصرف، والقدرة على منح زبون واحد مبلغاً من القرض، فالكثير من السلطات النقدية تحدد نسبة ما بين رأس المال والاحتياطيات للمصرف، والقرض الممنوح لزبون واحد .

10. حجم الودائع واستقرارها: تعتمد السياسة الائتمانية بشكل واضح على حجم الودائع لدى المصرف، فكلما كبر حجم الودائع زادت قدرة المصرف على منح التسهيلات الائتمانية وبالعكس، كما يؤثر استقرار الودائع لدى المصرف على سياسة المصرف الائتمانية "ويقصد بالودائع المستقرة التي لا تتعرض إلى عمليات سحب متكررة خلال مدقزمنية قصيرة، ولذلك فالودائع المتذبذبة ستحدد من قدرة المصرف في اعتماد سياسة إقراضية متساهلة لأن هذه الودائع هي أموال الغير وله الحق في سحبها متى ما يشاء ذلك.

11. موقع المصرف: أن موقع المصرف يحدد لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على الائتمان الممنوح، إذ أن المؤسسات الكبرى والتي غالباً ما تحتاج إلى قدر كبير من التمويل، تسعى إلى وجود مراكزها الرئيسية بجوار المراكز المالية التي يمكنها الاتصال بها والحصول على احتياجاتها من التمويل اللازم منها، فضلاً عن أنه يجب أن يتقرر مقدماً المنطقة التي يخدمها المصرف ويمتد نشاطه إليها، والتي تتوقف على حجم المصرف ومقدرته على خدمة زبائنه، وقدرته على تحمل مخاطر منح الائتمان، ولا شك أن لرأس مال المصرف تأثير في تحديد هذه

المنطقة ومن الواضح أن المصارف العاملة في فلسطين تختار مواقعها بعناية فهي تتركز في أماكن تركز رؤوس الأموال.

ثانياً: أبعاد السياسة الائتمانية:

أن للسياسة الائتمانية أبعاداً تحكم العمل الائتماني، وجب التقيد بها لضمان متابعة و سير جيد لعملية منح الائتمان و هو ما يساعد البنك على التحكم و التقليل من المخاطر. و يمكن تصوير هذه الأبعاد كما يلي: (محمد، 2015، 44) (لامية ووداد، 2016، 9).

1. **السقوف الائتمانية:** من أهم الأبعاد، وتشكل أداة لرسم سياسة التوظيف الائتماني التي تبدأ بتحديد السقوف الائتمانية للمصرف على النحو التالي: السقف الائتماني للمصرف ككل، السقف الائتماني لكل نشاط، السقف الائتماني لكل منطقة جغرافية، السقف الائتماني لكل زبون.

2. **النسب التسليفية للضمانات المقدمة من قبل الزبون للمصرف:** تقوم المصارف بوضع سقوف ائتمانية قصوى للنسب التسليفية لكل نوع من الضمانات التي يمكن أن يقدمها الزبون للحصول على الائتمان .

3. **المجالات والأنشطة ذات الأولوية التي يرغب المصرف في توجيه ائتمانه لها:** وتستمد هذه الأنشطة أولويتها من ارتفاع ربحيتها، أو من اهتمام الدولة بها ووضعها في خطة التنمية الاقتصادية، أو من ازدهار الطلب عليها، أو من احتمال تصاعد هذا الطلب مستقبلاً . وكذلك يجب تحديد الأنشطة المحظور تقديم ائتمان لها، وهي التي أثبتت الدراسة احتواءها على مخاطر مرتفعة، أو هناك ركود في الطلب عليها، أو هناك توسع مغالى فيه من جانب المصارف في إقراض هذه الأنشطة.

4. **تحديد السلطات الائتمانية:** من الضروري أن تتضمن السياسة الائتمانية تحديداً واضحاً للصلاحيات والمسؤوليات الائتمانية وفقاً لمستويات الهيكل التنظيمي الإداري للمصرف، إذ يتم تخويل كل مستوى من هذه المستويات بصلاحيات النظر واعتماد طلبات التسهيلات الائتمانية بإذ يكون كل منها مسؤولاً عن سلامتها ومدى مطابقتها للسياسة الائتمانية ويعتمد نطاق الصلاحيات الائتمانية على حجم المصرف وهيكله التنظيمي.

5. تحديد أسعار الفائدة والعمولات: وهو من أهم أبعاد وجوانب السياسة الائتمانية إذ بناء على تحديد هذا البعد يتم رسم السياسات الوظيفية الخاصة بالمصرف والخطة التسويقية لخدماته الافتراضية.

6. النظم والقواعد والإجراءات التي تمنح بموجبها التسهيلات الائتمانية لزيائن المصرف: لكل مصرف شخصية وطابع خاص يتم تكوينه خلال مراحل عمره المختلفة إلى أن أصبح من الصعب تعبير أو تعديل واحد من مكونات هذه شخصية النظام الداخل للمصرف والقواعد والإجراءات التي تتبع داخله.

وكما موضح في الشكل التالي:



الشكل (1)

ابعاد السياسة الائتمانية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على لامية ووداد، بن عرفة، هافي 2016، دور السياسة الائتمانية في تفعيل العمل المصرفي دراسة الحالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية -488- تبسة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي - تبسة.

ثالثاً: عناصر السياسة الائتمانية:

هناك عناصر رئيسية من الضروري تواجدها في السياسة الائتمانية واهم هذه العناصر هي:

1. عنصر الأمان: وهو اهم العناصر ، إذ يجب ان يتأكد المصرف من أن أموال مودعيه قد تم توظيفها بالشكل السليم الذي يكفل استردادها مع تحقيق عائد مناسب ، ويتوقف هذا على طول أو قصر المدة الائتمانية الممنوح عليها الائتمان ، وعلى الضمانات التي تصاحب قرار منح الائتمان .ومن ثم فإن قرار منح الائتمان يجب أن يقوم على حساب دقيق لحجم المختلفة التي يشملها هذا القرار (محمد 2015، 43-44).

2. عنصر الربحية: لكل نشاط اقتصادي يمارسه البشر مخاطر وكلما كانت هناك مخاطر فانه يتعين أن يكون هناك ايضاً أرباح مساوية ومعادلة لها تماماً طبقاً للمعادلة الاقتصادية الشهيرة التي تنص على (الربحية = المخاطر) ومن ثم فإن المصرف يقوم بمنح الائتمان المصرفي يتحمل مجموعة من المخاطر ، وبالتالي عليه ان يقوم بتحقيق أرباح لتغطيتها فضلاً عن أن طبيعة النشاط المصرفي تستلزم أيضاً أن تكون هذه الأرباح أعلى في معدلها وقيمتها من قيم ومعدلات التكاليف الخاصة بإدارة النشاط المصرفي والتي يجب دراستها (ذيب، 2011، 54).

3. عنصر السيولة: هي القدرة على تحويل الموجودات الى نقد في المدى القصير بأقل خسارة ممكنة. اما السيولة المصرفية فتشير الى " قدرة المصرف على ضمان توفير الأموال اللازمة لتلبية التزامات مالية أو مستحقات بسعر معقول وفي جميع الأوقات " (Godwin E, 2015 , 5).

4. عنصر الانتشار: وهو من اهم العناصر التي تتعلق بالسياسة الائتمانية والانتشار هنا يرتبط بالنواحي الاتية:(عبد الحميد، 2000، 142)

- الانتشار النوعي المتعلق بنوع النشاط الممول ، إذ يجب أن يكون الائتمان الممنوح من البنك ممتدا الى كل الأنشطة الاقتصادية الممكن تمويلها بربحية.
- الانتشار الجغرافي ، إذ يجب أن يغطي الائتمان كافة المناطق الجغرافية التي يتوافر فيها مشروعات اقتصادية أو نشاط اقتصادي يمكن اقتراضه بربحية ومخاطر محتملة يمكن استيعابها إذا ما تحققت.
- الانتشار بين مختلف أنواع الزبائن (فرد، شركة متضامنة ،شركة مساهمة ...الخ).

- الانتشار السوقي بين الاسواق المختلفة (أسواق التعاقد، أسواق السلع النهائية ، أسواق السلع الوسيطة).

5. عنصر التناسب: يتعلق هذا العنصر بعوامل النمو والحركة الخاصة بالمصرف، إذ يجب أن يتم هذا النمو في إطار من التناسب لتلبية الأنشطة المختلفة والعمليات المختلفة الخاصة بالمصرف، بحيث لا يحدث انحراف أو اختلال ناجم عن ازدياد نمو الأنشطة مع تقليص أو ثبات نمو الأنشطة الأخرى.

ويرتبط هذا العنصر بالخطة المصرفية الموضوعية للمصرف، والتي من خلالها يتم إحداث نوع من التوافق والتناسب والمواءمة بين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصرف وإجمالي موارد المصرف ، وبين نوعية الأنشطة الممنوح لها الائتمان والنشاط المخصص للمصرف القيام به.

ولتحقيق التناسب في عمليات الائتمان يتعين أن يتم أخذ الدورة الاقتصادية في الاعتبار، فمن المتعارف عليه أن النشاط الاقتصادي التي لا تأخذ بنظام التخطيط المركزي يخضع لاعتبارات الدورة الاقتصادية التي يمكنه إيجاز مفهومها العام في أن كل نشاط اقتصادي يمر بدورة عامة حاکمة من الانتعاش والرواج، ثم يميل تدريجياً ليصل إلى مرحلة الركود والكساد ويبدأ من جديد.

ونتيجة لتسارع معدل الدورة الاقتصادية نظراً للتطورات التكنولوجية الحديثة التي أدخلت تحسينات هائلة في أساليب العمل والانتاج ، وبالتالي استلزم ذلك مصادر تمويل ضخمة لا تقدر عليها الشركات فتضطر الى اللجوء للجهاز المصرفي للتمويل (عبد الحميد، 2000، 142، 143).

ويمكن توضيح عناصر السياسة الائتمانية كما يلي:



الشكل (2)

عناصر السياسة الائتمانية

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على عبد الحميد، عبد المطلب، 2000، البنوك الشاملة عملياته وادارتها،
الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

المبحث الثاني

المخاطر الائتمانية والقروض المتعثرة وانواعها

يتناول المبحث المخاطر المصرفية بشكل عام وانواعها فضلا عن تناول المخاطر الائتمانية والقروض المتعثرة بشكل أوسع على اعتبارها أهم خطر يؤثر في تطور القطاع المصرفي.

المطلب الاول: المخاطر الائتمانية وانواعها

اولاً: مفهوم المخاطر المصرفية:

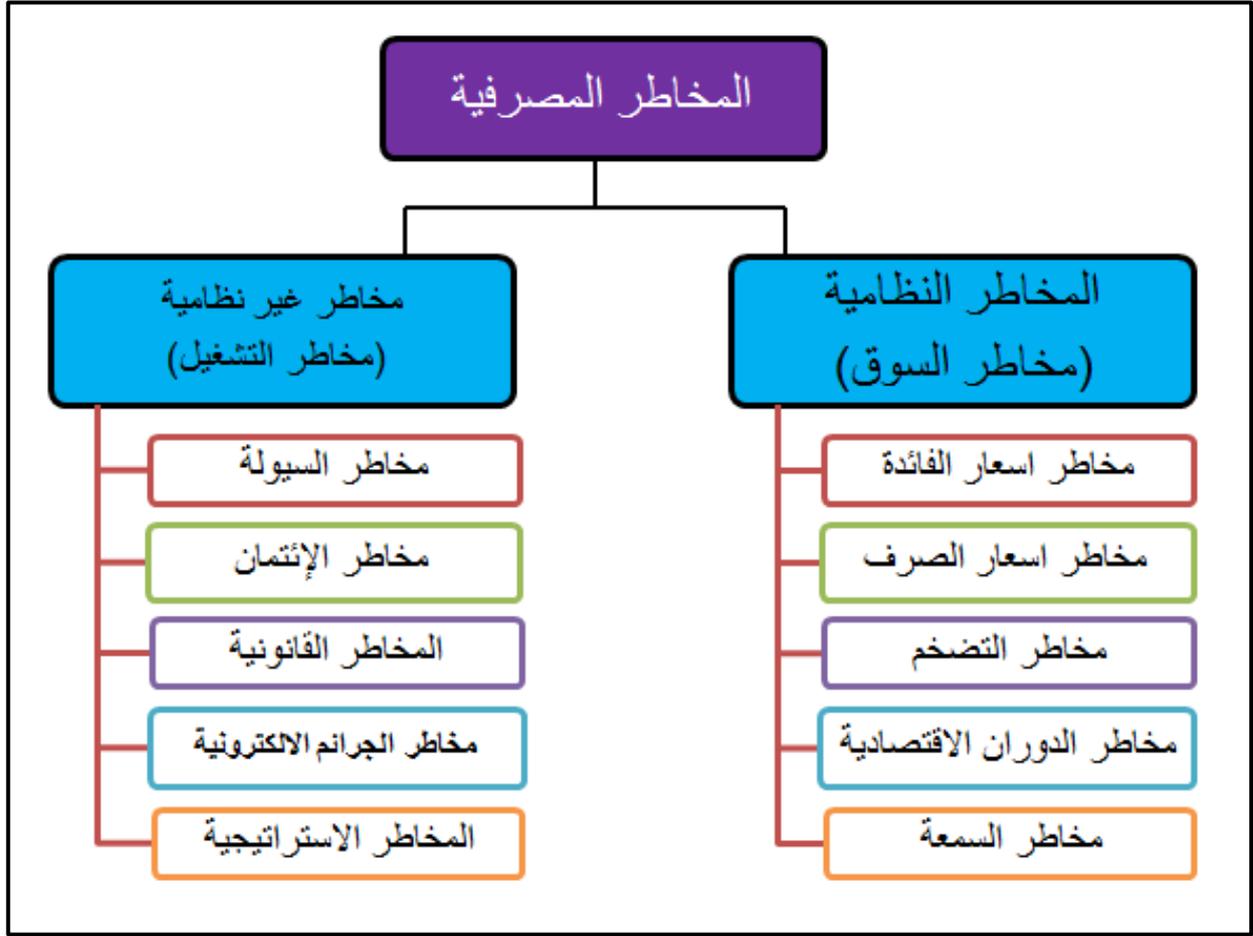
إن المخاطر في المصارف تعني وجود فرصة تتحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أية مرحلة من مراحلها، وإن جزء من مخرجات العمليات التشغيلية للمصرف يصعب التنبؤ بها بسبب عدم امتلاك الإدارة العليا في المصرف هامش نسبي للسيطرة عليها، وكلما كان مستوى التأكد عال كلما انخفضت مستويات المخاطر ولغرض تحديد طبيعة المخاطر في المصارف لابد من معرفة طبيعة الأعمال المصرفية والبيئة الاقتصادية والتنظيمية التي يمارس المصرف فيها اعمال وطبيعة المعايير والرقابة المصرفية ، وظروف السوق والقطاعات الرئيسة التي يتكون منها، وتحديد طبيعة المخاطر التي ترتبط بالأنشطة المصرفية. (آل شبيب، 2012، 231)

وهناك العديد من المفاهيم واهمها الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية وهو أن المخاطر عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة، ويعد هذا المفهوم واسعاً ويعكس وجهة النظر التي تقول أن "إدارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلل الموازنة ما بين مستوى العائد ودرجة المخاطرة." (منصور، 2017، 23) كما يمكن التعبير عنها بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بإذ تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع. (الامين ورايح، 2017، 31) وايضا يمكن اعتبارها من اهم المشاكل الحيوية التي تؤثر في المشاريع تأثيراً فعالاً ولذا يجب توضيح معنى كلمة الخطر بشكل علمي، إذ إن معنى كلمة الخطر هو إمكانية وقوع حدث شيء في وقت ما في المستقبل أو حالة يمكن أن تكون خطرة ينتج عنها نتائج سيئة (قندلفت، 2018، 23) ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين كما يلي: (الزهران، 2014، 22)

1. المجموعة الاولى المخاطر النظامية (مخاطر السوق):

2. المجموعة الثانية المخاطر غير النظامية (مخاطر التشغيل):

وكما في الشكل التالي:



الشكل (3)

أنواع المخاطر المصرفية

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على طهير، أميرة، 2017، إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأب البواقي (BADR, BNA, BEA, CPA)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر.

1. مخاطر السوق:

وتسمى أيضاً مخاطر القطاع وهي تعبر عن المخاطر المتعلقة بدرجة الارتباط أو عدم الاستقلالية القطاعية للمصرف وهذا النوع من المخاطر تتعرض له المصارف والمؤسسات الائتمانية خاصة تلك المكلفة بتمويل العقارات ويكون الخطر كبيرا عند سوء دراسة وتقييم المعلومات الخاصة بالسوق من طرف القطاع المصرفي المخول له القيام بذلك، كذلك تحدث هذه المخاطر عندما تكون قيمة الموجودات متغيرة نظرا لارتباطها بعوامل نظامية (التغيرات الاقتصادية و

الاجتماعية والسياسية)، وهي تأتي على عدة أشكال (شاهين، 2005، 6) (طهير، 2017، 10)
(ربيعة وخضرة، 2015، 50) (عثمان، 2008، 22):

- **مخاطر أسعار الصرف:** وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات، فإذا كان المصرف يحتفظ بموجودات من عملة معينة أكبر من المطلوبات من نفس العملة فإن الخط يكمن في انخفاض سعر الصرف، وإذا كان العكس أي أن المصرف يحتفظ بمطلوبات من عملة معينة أكبر من الموجودات فإن الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملة.
- **مخاطر سعر الفائدة:** هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي لها تأثير سلبي على إيرادات المصرف ورأسماله الناتجة عن التغيرات المعاكسة في سعر الفائدة الكبيرة يمكن أن تشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح و رأس المال بالنسبة للمصرف، وكذلك يجب أن يكون هناك فحص شامل لمعرفة الظروف التي يمكن أن يتأثر بها المصرف نتيجة للتغيرات في سعر الفائدة فضلا عن وجود أنظمة معلومات قادرة على تزويد الإدارة بالتقارير اللازمة في الوقت المناسب
- **مخاطر التضخم:** هي المخاطر الناجمة عن الارتفاع العام والمستمر في مستوى الاسعار اي الانخفاض في القيمة الحقيقية للنقود (القوة الشرائية)، فإذا كان المصرف يعتمد على تثبيت سعر فائدة على القروض، فسيكون أكثر تضررا من ارتفاع نسبة التضخم، كون إيراداته الحقيقية ستنخفض بزيادة الأسعار، أي أن التضخم يؤدي إلى تخفيض العائد الحقيقي للمصرف الناتج عن الفوائد بمقدار المعدل الحقيقي للتضخم، والحال كذلك بالنسبة للأقساط التي يتم تسديدها للمصرف
- **مخاطر الدوران الاقتصادي:** هي مخاطر الرواج والكساد الاقتصادي، فعند الرواج تزداد الحاجة إلى الأموال والاستثمارات وتزداد عوائد المصرف، وعند الكساد تنخفض الحاجة إلى الأموال بسبب محدودية الاستثمارات، ما يؤدي إلى انخفاض أعمال وأنشطة المصرف.
- **مخاطر السمعة:** تظهر نتيجة لوجود انطباع سلبي عن المصرف والذي ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل أو قد يؤدي إلى تحول العملاء إلى المصارف المنافسة، ويكون نتيجة لتصرفات يقوم بها مديرو أو موظفو المصرف أو كنتيجة لعدم خدمة العملاء بالسرعة والدقة والجودة المطلوبة، أو بسبب ضعف أنظمة الأمان لدى المصرف والذي يكون محصلته

النهائية زعزعة الثقة بالمصرف ، ومن الامثلة على ذلك قيام المصرف بممارسة أنشطة غير قانونية مثل عمليات غسل الاموال أو تمويل قطاعات غير مرغوب فيها أو تعرضه لعمليات سطو متكرر .

2. مخاطر التشغيل:

هي المخاطر الخاصة بالمصرف نفسه والناجمة عن طبيعة العمل المصرفي، إذ تتوسع المصارف عادة في توظيف الأموال المتاحة لديها وتشكل أموال المودعين نسبة عالية من هذه الأموال، وتزداد إيرادات المصرف ومن ثم أرباحه نتيجة التوسع في توظيف هذه الأموال، إلا أن زيادة التوظيف يقابلها في العادة زيادة حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف، العلاقة عكسية بين توظيف الأموال والمخاطر والعلاقة طردية بين العائد والمخاطر فكلما زاد التوظيف ارتفعت المخاطر وزادت العوائد تنشأ المخاطر التشغيلية عن مجموعة من العوامل منها الانعدام التام للرقابة والمعالجة، أو فشلها نتيجة الضعف، عدم الكفاءة في العمليات التشغيلية، سوء إدارة التكاليف الثابتة والمتغيرة للعمليات التشغيلية أو التقنية وعدم استجابتها للتغيرات في حجم التعامل. ومن أهم أنواع المخاطر التشغيلية ما يلي (ابو كمال، 2007، 73) (شيخ السوق واخرون، 2017، 163) (جميلة، 2015، 18) (ربيعة وخضرة، 2015، 50)(عائشة وفاطمة، 2017، 27):

- **مخاطر السيولة:** وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، والمصرف الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز، الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه.
- **المخاطر القانونية:** ينجم هذا النوع من المخاطر عن عدم التزام المصرف بالمعايير والقوانين التي تضعها السلطات الرقابية، وهو ما يعرض المصرف لعقوبات نتيجة مخالفة هذه القوانين.
- **مخاطر الائتمان:** هي الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف بالوقت المحدد والتي تتأثر بها إيرادات رأسماله تعد القروض من أهم مصادر مخاطر الائتمان.
- **مخاطر الجرائم الالكترونية:** جاءت هذه المخاطر بسبب التوسع في استخدام الأجهزة والوسائل الإلكترونية في التعامل المصرفي مثل أجهزة الصراف الآلي، بطاقة الائتمان، تبادل المعلومات والبيانات (آليا)، كل هذه العناصر تعرض الشبكة المعلوماتية لتخريبات عديدة تؤثر على مجمل العمليات المصرفية وتنتهك ضمان سرية المعلومات المتعلقة بالزبائن.

- **المخاطر الاستراتيجية:** هي الناجمة عن اتخاذ إدارة المصرف قرارات خاطئة أو تنفيذ القرارات بشكل خاطئ أو عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب، الأمر الذي قد يؤدي إلى إلحاق خسائر أو ضياع فرص بديلة.

ثانياً: المخاطر الائتمانية:

وهي مخاطر تخلف الزبائن عن السداد، أي عجزهم عن الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة في التاريخ المحدد لذلك ، ويتولد العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية للمبلغ المقترض، أو تراجع المركز الائتماني للزبون، وبالتالي ازدياد احتمال التخلف عن السداد (زيود واخرون، 2006، 209) وكذلك تتعلق المخاطر الائتمانية دائماً بالسلفيات (القروض) والكشف على حساب أو أية تسهيلات ائتمانية تقدم للزبائن، وتنتج المخاطر عادة عندما يمنح المصرف الزبائن قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل ولا يستطيع الزبون في الايفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القروض. أو عندما يفتح المصرف خطاب اعتماد مستندي لاستيراد بضائع نيابة عن الزبون في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها (الصيرفي، 2007، 64) ويمكن القول بأنها احتمالية تعثر التعاملات الائتمانية من القروض، وذلك بسبب فشل الدائنين في سداد أصل الدين والفوائد المترتبة ضمن المدة الزمنية المحددة (قاره، 2016، 9) وكما تعرف على انها المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف التي يشكل منح القروض نشاطها الرئيس، وهي تقتضي دراسة وتحليل الملاءة المالية للزبائن التي قد تتغير مع الزمن لأسباب وعوامل معينة، مما قد يترتب عليها إخفاق الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته وفق أحكام الاتفاق (الخليل، 2004، 54).

ثالثاً: أنواع المخاطر الائتمانية:

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة وهناك أنواع مختلفة من مخاطر الائتمان (الامين ورايح، 2017، 33) (زهرة، 2017، 47، 48) (خديجة، 2016، 39-40):

1. **المخاطر المرتبطة بالمصرف:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم قيام المصرف بمتابعة أحكام اتفاقيات القروض بدقة وعدم قيامه بوضع الأنظمة الكفيلة للرقابة على الائتمان الممنوح فضلا عن عدم انتاجها ورسم سياسة ائتمانية رشيدة تعمل على المحافظة على الموارد المالية للمصرف وتضمن حسن استثمارها وتوظيفها .

2. **المخاطر المتعلقة بالزبون:** إن هذا النوع من المخاطر ينشأ بسبب السمعة الائتمانية للزبون ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعته المالي وسبب حاجته للائتمان والغرض من هذا الائتمان.
3. **المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه الزبون:** إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه الزبون إذ من المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.
4. **المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:** تختلف هذه المخاطر بحسب طبيعة كل عملية ائتمانية وظروفها وضماناتها.
5. **المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:** ترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف المرتبطة بالاقتصاد والأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية، فتزيد هذه المخاطر في ظروف الكساد مثلاً وتنخفض في ظل ظروف الرواج والازدهار كما أن الاضطرابات السياسية تؤثر في زيادة هذه المخاطر والاستقرار السياسي يحد من هذه المخاطر.
6. **المخاطر المتعلقة بأخطاء المصرف:** وترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة المصرف الممول على متابعة الائتمان الممنوح، والتحقق من قيام المقترض بالمتطلبات المطلوبة منه.
7. **المخاطر المتصلة بالغير:** وهذه المخاطر مرتبطة بمدى تأثير العميل طالب الائتمان والمصرف مانح الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجية.
8. **المخاطر الربحية مقابل الامان:** كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الامان، فارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة قروض المصرف وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة.
9. **مخاطر عدم السداد:** تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن الزبون وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة.

المطلب الثاني: القروض المتعثرة وانواعها

أولاً: القروض المتعثرة:

تعد عملية منح القرض بشكل عام نوع من الثقة التي توليها مؤسسات الإقراض أو المصارف لعملائها، وبالرغم من هذه الثقة إلا أنها لا تعد ضامنة أساسية للحماية من المخاطر التي قد تنشأ من عملية منح القروض، ويعزى ذلك إلى أمور قد تنشأ أو تطرأ على المقترض فتعيقه أو تمنعه من الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف، مما يؤدي إلى دخول حقوق الجهة المقرضة في مرحلة الخطر، وتسمى القروض التي تصل إلى هذه المرحلة عدة تسميات أهمها الديون الحرجة، الديون المتعثرة، الديون الصعبة، أو الديون المشكوك في تحصيلها (رعي، 2019، 17) ومن الممكن ان نعرفها تعريف اخر وهي تلك القروض المصرفية التي يتوقف فيها الزبائن (المدنيين) عند دفع الالتزامات في مواعيد استحقاقها، بالرغم من مطالبة المصرف بسدادها وذلك لأسباب تكون في الغالب خارجة عن إرادتهم ولا يمكن التغلب عليها إلا بتدخل خارجي ويقرر المصرف بعد دراسته للمركز المالي للزبون وضمانات الدين أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال مدة معقولة (فايزة، 2019، 19) ويمكن التعبير عنه بأنه القرض غير العامل والذي تتعرض فيه الاتفاقية بين المصرف والمقترض إلى مخالفات أساسية ينجم عنها عدم قدرة المصرف على تحصيل الأقساط و الفوائد مما يعرضه لاحتمالات الخسارة (حبيب، 2015، 18) وايضا يعد مصطلح تعثر القروض من المصطلحات المعاصرة. فقد اشتهر خصوصا مع انتشار البنوك والشركات وغيرها من المؤسسات التي تتعامل بالديون فأصبح يطلق المصطلح على الديون المتأخرات سدادها من قبل الزبائن أفرادا أو مؤسسات (عبدالله وبرشي، 2017، 7).

ثانياً: أنواع القروض المتعثرة:

للقروض المتعثرة أنواع عديدة يمكن تصنيفها كالاتي (باهي، 2015، 14) (صديقة، 2017، 32-33) (عادل، 2012، 55-56):

1. تصنيف القروض المتعثرة وفقاً لدرجة التخبط: وتنقسم القروض المتعثرة وفقاً لهذا التصنيف على نوعين هما:

• **قروض متعثرة مخططة مرحلية:** وهي ديون ذات طابع خاص معروفة مقدما ومتتباً بينها نتيجة حدوث فجوة متوقعة ما بين الاستخدامات والموارد، سواء كان ذلك في شكل زمني يرتبط بتوقيت حدوث التدفق الخارجي، ومدى قدرة المشروع على تغطية هذه الفجوات.

• **قروض متعثرة عشوائية الحدوث:** وهي تلك التي تحدث بشكل عارض إذ يفاجأ المشروع بحوادث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها، والتي تؤدي إلى حدوث خسارة ضخمة وغير محتملة تصيب المشروع وتؤدي إلى اختلال موارده والى عدم قدرته على سداد التزاماته.

2. **تصنيف القروض المتعثرة وفقاً لمسبباتها:** وفقاً لهذا الأساس يتم تقسيم القروض المتعثرة الى قسمين اساسيين:

• **القروض المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية:**

هي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته أي التي أوجدها المشروع وكان سببها مباشراً فيها، سواء كان ذلك عن عمد وعن قصور وعدم معرفة أو عن عدم اهتمام.

• **القروض المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية:** هذا النوع ينصرف إلى البيئة المحيطة بالمشروع والمتصلة به من مصارف وموردين وموزعين وجهات حكومية، ويحدث هذا النوع من الديون نتيجة لعوامل خارجية خارجة عن إرادة المشروع ذاته، ويمكن لنا أيضاً أن نقسمها الى قسمين وفقاً للجهة الخارجية التي تسببت في تعثر هذه الديون وكما يلي:

• ديون متعثرة ترجع أسبابها للمصرف المقدم للائتمان، إذ كثيراً ما يسهم المصرف الممول اصابة عملائه بالتعثر.

• ديون متعثرة ترجع إلى عوامل خارجية أخرى مثل الظروف المحيطة.

3. **تصنيف القروض المتعثرة وفقاً لدرجة مصداقيتها**

وفقاً لهذا الأساس يتم تقسيم الديون المتعثرة على نوعين أساسيين هما:

أ- **قروض متعثرة وهمية خداعية:** كثيراً ما يقوم بها بعض المستثمرين الأجانب، إذ تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات والمغامرين الأجانب والعصابات الدولية بانتهاز فرص احتياج الدول النامية إلى عدد من المشروعات وإقامة هذه المشروعات فيها للاستفادة من المزايا والإعفاءات والدعم المالي الذي تقدمه، وتقوم هذه المشروعات باستنزاف رأس المال والعائد المحقق وتحويله في شكل ارباح إلى الخارج انتهاء فترتي الدعم والإعفاء يقوم المستثمرين

بإعلان تعثير المشروع وإفلاسه، وقد يزداد الوضع تفاقمًا عندما تقوم العصابات الدولية باستخدام المشروعات المقامة كغطاء وواجهة لتغطية أنشطة غير قانونية.

ب- **قروض متعثرة حقيقية فعلية:** هي تلك الديون التي تحدث فعلا نتيجة لسبب حقيقي، وليس عن عمد وتخطيط وتدليس وتواطؤ، بل ترجع إلى أسباب حقيقة وفعالية وكعارض للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الزبون، وثم يتم معالجتها بمعالجة هذه الأسباب.

4. تصنيف القروض المتعثرة حسب مقدار ثباتها واستمرارها

ووفقا لهذا الأساس يتم التفرقة بين نوعين الديون المتعثرة هما:

أ- **القروض المتعثرة العارضة:** أي تلك تحدث بشكل عارض ونتيجة للممارسة النشاطية للمشروع ويسهل التغلب عليها نظرا لأن أسبابها عارضة بسيطة .

ب- **القروض المتعثرة الدائمة:** هي تلك الديون تتصل بأسباب هيكلية، وبالآتي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب إصلاحا جذريا وهيكليا يحتاج إلى جهد كبير سواء في القيام به أو في إقناع القائمين على المشروع باستخدامه أو بقبوله كعلاج لحالة التعثر أصابت المشروع.

5. تصنيف القروض المتعثرة وفقا لدرجة تعقدها وتشابكها

ووفقا لهذا الأساس يتم تصنيف القروض المتعثرة إلى نوعين هما:

• **قروض بسيطة سهلة التعامل معها:** وهذا النوع عادة ما تكون قيمته ومبلغه بسيطا ومدنه قصيرة، ويستخدم في تمويل قصير أو متوسط الأجل، أي القيام بعمليات الصيانة الدورية والتجديد. ولكن نتيجة لظروف عرضية طارئة ومؤقتة حدث له التعثر، ونظرا لبساطة أسبابها وآثارها يسهل علاجها، والقضاء عليها، وتجنب المشروع مخاطرها وبالآتي استعادة حيويته ونشاطه بعد القضاء على هذه الظروف العارضة.

• **قروض متعثرة معقدة:** هذا النوع يكون الغالب فيها أنها متعددة الأطراف خاصة من جانب المقرضين، أي أن الغالب عليها أنها قروض مشتركة ولسبب أو لآخر تعثر الزبون في سدادها وأصبح كل مقرض يطالب باتخاذ إجراء معين ومحدد ضد الزبون المقرض، ولكل منهم آراؤه واتجاهاته وما بينهم مصالح متعارضة ومبلغه ضخيم وتفاصيله وشروطه متعددة ومختلفة وغير واضحة ومتداخلة، ونظرا لتداخل وتشابك أسبابها بنتائجها ومظاهرها بعواملها يتحول السبب فيها إلى نتيجة والعكس صحيح أيضا وبالآتي يصعب التعامل معها ويحتاج إلى خبرة ودراية كاملتين لدراستها دراسة علمية مستفيضة واقتراح العلاج لها.

6. تصنيف القروض المتعثرة وفقا لمرحلتها التي تم اكتشافها بها

إذ يتم تصنيف القروض المتعثرة وفقا لهذا الاساس إلى الأنواع الآتية:

- **قرض متعثر أولي في مرحلة التكوين:** لاتزال أسبابه كامنة تحت السطح، وتأخذ بوادر غير محسوسة ولا تثير انتباه المقرضين، إذ أن مخاطرها لازالت أولية
- **قرض متعثر ثانوي في مرحلة النمو:** إذ تجاوز مرحلة التكوين وأصبح له مظاهر واضحة وملموسة وأعرض لتفاقم يوما بعد يوم، ويمارس ضغوطا واضحة تزداد تدريجيا على متخذ القرار في المشروع وعلى الجهات المقرضة التي بدأت تشعر بالقلق حول إمكانية سداد حقوقها التي على المشروع.
- **قرض متعثر مكتمل في مرحلة الضج:** إذ بلغ شدة أزمته وأقصى حد له، وأصبحت أوضاعه بالغة السوء وتندر بعواقب وخيمة تهدد مستقبل المشروع واستمراره وفي الوقت ذاته تفرض أوضاع المشروع مزيدا من الاهتمام من جانب المحيطين به والمتعاملين معه.
- **قرض متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه:** إذ يكون قد تم وضع خطة تعويم المشروع المدين، أو تصفيته وفقا للخطة أو السيناريو والتصوير الذي اتفق عليه الدائنون وأيا ما كان فإن أي قرض متعثر يقتضي مزيدا من اليقظة ومزيدا من الحيطة والحذر، لحماية المصرف من حدوث مثل هذه القروض وهو ما يحتاج معه إلى فهم وضع المصرف، وحتى تستطيع معالجة القروض المتعثرة بشكل سليم علينا أولا أن نقف على العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح هذه القروض.

المبحث الثالث

تطور القطاع المصرفي

المطلب الاول: مفهوم الاستقرار المالي واهميته واهدافه

اولاً: مفهوم الاستقرار المالي والمصرفي

ساهمت التطورات الكبيرة خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي في مجال صناعة الخدمات المالية وعولمة الأسواق المالية في تعزيز فرص النمو الاقتصادي وزيادة حجم المخاطر على القطاع المالي، لذلك أصبح تحقيق الاستقرار المالي من أهم التحديات التي تواجه الجهات ذات الصلة على المستويين المحلي والدولي . إذ يؤدي النظام المالي المستقر إلى رفع كفاءة الوساطة المالية ويقوم بتوجيه وتوظيف الموارد بصورة سليمة وعادلة بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ويرفع فعالية وكفاءة السياسات النقدية، ولذلك فإن حالة عدم الاستقرار المالي تعد عملية مكلفة قد تؤدي إلى ظهور الأزمات المالية وتباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة العبء المالي، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي(بتال ومهدي، 2018، 576- 577) وكذلك زادت ضرورة تحقيق الاستقرار المالي ومدى قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات غير المتوقعة من خلال استمراره في ضمان توزيع موارده المالية بفاعلية وتحقيق اهدافه الاقتصادية حتى في اوقات الازمات (schinasi,2004,8) وأيضاً هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي، أي الأسواق المالية الرئيسية والنظام المصرفي، مقاوما للصدمات وقادراً على القيام بوظائفه الأساسية، المتمثلة بالوساطة المالية وتسهيل العمليات الاقتصادية وإدارة المخاطر وترتيب المدفوعات فالاستقرار المالي بهذا المعنى هو " العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي، بما يؤدي الى التقليل من التوترات في الجهاز المصرفي، وبما ينعكس بشكل ايجابي على الاستقرار الاقتصادي "(محسن، 2016، 362) ويعد الاستقرار المالي للمصارف في غاية الأهمية لتطوير أدوات التحليل وكذلك وضع السياسات والأطر التشغيلية، كما أن الباحثين في الموضوع يعلمون أنه من الصعوبة بمكان إعطاء تعريف للاستقرار المالي يلقي القبول العام، وتعود هذه الصعوبة لحدائثة مجالات البحث في هذا الموضوع (توفيق، 2015، 450) وتعد من الاهداف الاساسية التي تسعى الجهات الرقابية إلى تحقيقها، خاصة في ظل التكاليف الكبيرة التي تتحملها الاقتصاديات التي تشهد أزمات مالية، إذ أن بعض

الاحصاءات تشير إلى أن تكاليف الأزمات المالية قد بلغت 10% من إجمالي الناتج المحلي، وهو الأمر الذي يشير إلى ضرورة إيلاء استقرار النظام المالي وسلامته الأهمية التي يستحقها من أجل المساعدة في تفادي التكاليف (بن مخلوف، 2016، 163).

ثانياً: أهمية الاستقرار المالي

يمكن ادراك أهمية الاستقرار المالي من خلال النظر في الآثار العالمية التي أفرزتها الازمة المالية في القطاع المالي والاقتصادي ككل واهمها:

1. إن عدم الاستقرار المالي انعكس سلباً على النمو الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى حدوث انكماش في الاقتصاد وبالتالي فإن ذلك يرفع من معدلات البطالة إذ وصلت معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى (6,1%) في سبتمبر 2008 وهو المعدل الأعلى في خمس سنوات (السبعوي واخرون، 2012، 70).

2. غياب الاستقرار المالي يؤثر في النمو الاقتصادي ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها من أمريكا وامتدت الى غيرها أعاد صندوق النقد الدولي النظر في توقعاته بشأن النمو الاقتصادي، ففي مراجعاته التي أصدرها في أبريل من نفس العام (2008)، ذكر الصندوق أنه كلما زادت حدة الازمات المالية وطالت مدة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي (ريمه، 2013، 22).

3. انتشار الاضطرابات المالية على نطاق واسع على مستوى الاقتصاد المحلي وعلى المستوى العالمي، فالاهتزازات المالية تحدث تأثيراً متزايداً في كل من قنوات الائتمان المصرفية وغير المصرفية في الاقتصاديات المتقدمة. فحسب دراسة قام بها صندوق النقد الدولي وجد أنه منذ الثمانينيات من القرن الماضي فإن 130 دولة من أصل 180 دولة عضو في الصندوق تعاني من اضطرابات مالية مرتبطة بأسواق المال، وأن هذا الوضع ازداد بعد الأزمة التي أصابت دول جنوب شرق اسيا في أواخر التسعينيات من القرن الماضي . (جميلة، 2017، 21-22).

4. أصبح أمر تحقيق الاستقرار المالي يحتل مركز الصدارة ضمن الاهتمامات الرئيسية التي تشغل بال وأعمال واجتماعات الجهات المعنية من أفراد ومؤسسات على المستوى العالمي . فلا يكاد يخلو اجتماع مهم لقادة الدول الثمان أو غيرها إلا ويضع ضمن برنامج أعماله الحديث عن الأمر والحث على ضرورة تكاتف الجهود للحد من النزيف اضطرابات، كما لا

يكاد يخلو مصرف إلا وبه وحدة خاصة ينصب عملها الاستقرار المالي بإصدار التقارير والدراسات وتوجيه التحذيرات والتنبهات (بلوافي، 2008، 76)

5. تعرض العديد من البنوك حول العالم ولاسيما في آسيا و أوروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة الأزمة (بوملة وحמיד، 2018، 20).

ثالثاً: أهداف الاستقرار المالي

يستهدف صانعو السياسات من وراء وضع إطار عام للاستقرار المالي، تصميم آليات للحيلولة دون تحول المشكلات المالية إلى مشكلات نظامية، أو تهديدها لاستقرار الاقتصاد الحقيقي، إذ يتم مراعاة الموازنة بين هدف تحقيق الاستقرار المالي وهدف تعزيز قدرة الاقتصاد على مواصلة النمو. ولا يعني السعي نحو تحقيق الاستقرار المالي بالضرورة منع نشوء كافة المشكلات المالية، فمن غير الطبيعي أو المنطقي افتراض وجود نظام مالي فعال وديناميكي لا يشهد تقلبات أو اضطرابات سوقية بشكل مطلق، وأن جميع مؤسسات المالية ستكون قادرة، في كل الاوقات، على التعامل بكفاءة مع كل جوانب عدم اليقين والمخاطر التي تنتوي عليها تقديم الخدمات المالية. كما أنه من غير المحبذ وضع آليات توفر الحماية المفرطة لاستقرار السوق وتحد من الإقدام على المخاطر. وعلى ذلك، فإنه عند الشروع في استحداث إطار عام للاستقرار المالي، يتم مراعاة قدرة هذا الإطار على تحقيق الأهداف الاتية: (الشاذلي، 2014، 42) (CGP,IFC,2013, 4) (ArabMonetaryFund,2015, 9) (Nevin Hussein, 2018, 13).

1. تشجيع اعتماد سياسات وقائية واخرى علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي، مع تعزيز القدرة على استعادة الاستقرار إلى نظام المالي في حالة فشل التدابير الوقائية والعلاجية في الحد من إمكانية انتقال آثار الصدمات من القطاع المالي الى القطاع الحقيقي والعكس.

2. تمكين صانعي السياسات ومنتخذي القرارات المالية من الوقوف على مواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر قبل حدوث انفجار فقاعة سعرية يترتب عليها تصحيح جبيري للأسعار القائمة للموجودات بشقيها العيني والمالي، أو قد يترتب على دورة الاعمال حدوث

- تصححات ذاتية من شأنها أن تسفر عن انخفاضات مفاجئة وكبيرة في الأسعار، يترتب عليها حدوث مشاكل داخل المؤسسات المالية، أو حالات توقف في البنية التحتية المالية.
3. الوصول إلى قطاع مالي فعال يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام وتناسب مؤشرات الأداء به مع المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتعمل فيه الأسواق المالية بكفاءة مع الالتزام بالقواعد الاحترازية لتعاملات المؤسسات المالية بها، وتتحقق من خلاله الرقابة الفعالة على المؤسسات المالية، ويتمتع ببنية تحتية ذات كفاءة عالية تحظى بثقة المتعاملين.
4. استخدام الخدمات والمنتجات المالية من قبل الأفراد والشركات خاصة الفئات المستهدفة بحيث تكون رخيصة ومستدامة ومريحة لمجهزي الخدمات مع شرط عدم وجود تأثير مضاد في الاستقرار المالي والحماية المالية للمستهلك وتسهيل وتيسير آليات وصول.
5. تشجيع المواطنين على الادخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى وذلك من خلال إعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم، وكذلك تحفيز التنافس بين مزودي الخدمات المالية لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتناسب مع فئات المجتمع المختلفة.
6. تعزيز قدرات وامكانيات النظام الرسمي وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية وفق الأسس والتشريعات النافذة والمعايير الدولية مما يؤدي الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطار النظام المالي الرسمي.
7. من خلال التوعية والتنقيف المالي واطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية، فضلا عن ابقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية من خلال تطويرها وتنويعها تضمن الحماية المالية للمستهلك.

المطلب الثاني: محددات الاستقرار المالي والتحديات والمؤشرات

أولاً: محددات الاستقرار المالي

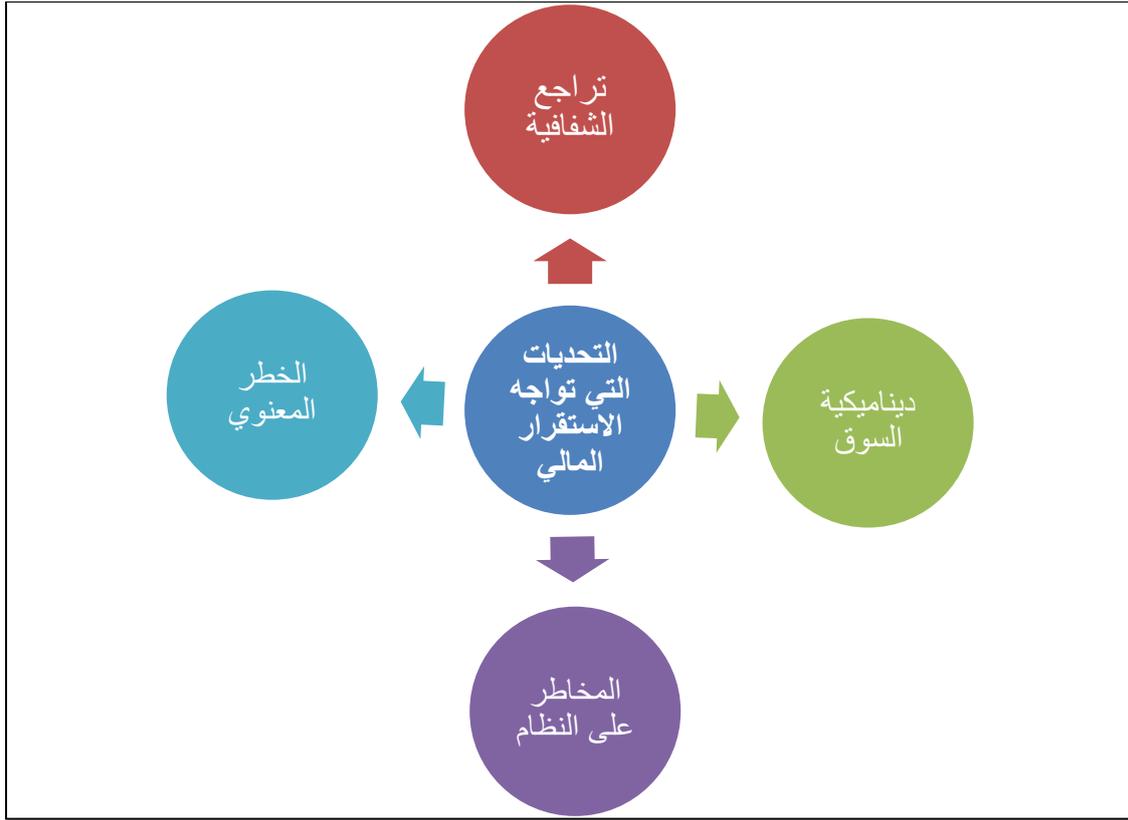
تتمثل محددات الاستقرار المالي في مؤشرات الحيطة الكلية وهي مؤشرات سلامة واستقرار النظام المالي، وتساعد البلدان على تقييم مدى قابلية أنظمتها المصرفية للتأثر بالأزمات المالية، وأهميتها في: (جميلة، 2017، 23)

1. السماح برصد النظام المالي، وأن يكون التقييم مبنياً على مقاييس كمية موضوعية.
2. تساعد على الإفصاح عن المعلومات المالية عن الأسواق للجمهور.

ثانياً: التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي

- تتمثل التحديات في نقاط عديدة أهمها: (الشاذلي، 2014، 20) (شيناوسي، 2005، 4-5)
1. **تراجع الشفافية:** يعد غياب الشفافية من بين أهم الأسباب وراء العديد من الأزمات المالية، نتيجة عدم توافر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري السليم، والعدالة والموضوعية في تسعير الأصول، والحد من التأثيرات السلبية للممارسات غير المشروعة من جانب المسؤولين بالمؤسسات في ضوء ما يتاح لهم من معلومات لا تتاح للمستثمرين الآخرين. كما يسهم التشابك بين مختلف الأنشطة الاقتصادية في جعل النظم المالية أكثر عرضة لعدوى الأزمات. وفي ظل التأثيرات المتبادلة بين مكونات القطاع المالي، وكون حدوث أي اختلال بأحد هذه المكونات ينعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة في أداء المكونات الأخرى، فإن عدم الكشف عن الاختلال نتيجة التعقيم وعدم الشفافية أو إظهار البيانات بصورة غير حقيقية أو مضللة يمثل تحدياً أمام تحقيق الاستقرار المالي و لا يمكن المسؤولين من معرفة المخاطر المحتملة بصورة صحيحة وبالتالي لا يتم اتخاذ الإجراءات الاحترازية المناسبة للتحوط ضد تداعياتها والتعامل معها حال حدوثها.
 2. ديناميكية السوق: حدثت تغيرات حادة نتيجة عولمة التمويل وتزايد اعتماد كثير من الشركات على أسواق الأوراق المالية بدلاً من المصارف للحصول على الأموال اللازمة للتمويل. فقد انخفضت تكاليف المعاملات إلى الحد الأدنى، وأصبح بالإمكان إجراء قدر هائل من المعاملات في وقت وجيز للغاية. ولعل عمليات البيع أو الشراء الضخمة والمتواصلة، على غرار ما يحدث فيما يسمى "سلوك القطيع" يمكن أن تؤدي إلى تفاقم حركات الأسعار .

3. الخطر المعنوي: ينبغي للمشاركين في الأسواق الخاصة أن يعدوا أوجه الغموض الجديدة في ديناميكية الأسواق حافظا لهم على عزل أنشطة أعمالهم وصافي دخولهم وميزانياتهم العمومية عن المخاطر الناجمة عن التحركات الحادة في الأسعار والتغيرات في حجم السيولة في الأسواق. بيد أن بعض أهم المشاركين في السوق يشكلون جانبا حيويا في نظم الدفع الوطنية والدولية، ومن ثم فإن السماح بإخفاقهم يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة للنظام المالي بأكمله. ولتفادي هذا الخطر، عمد صناع السياسات إلى وضع شبكات أمان مالي لتوفير الحماية للمودعين (التأمين على الودائع) والمؤسسات المالية (تسهيلات المقرض الأخير) والأسواق (ممارسات الحكومات لضخ السيولة النقدية). غير أن افتراض تدخل القطاع العام لمنع وقع الأزمات يضعف من الانضباط وفق شروط السوق ويخلق خطرا معنويا، إذ يضعف الحافز لدى المشاركين في السوق على توخي الحذر في تعاملاتهم.
4. المخاطر على النظام: انتقلت المخاطر التي تهدد النظام بأكمله من القطاع المصرفي إلى أسواق رأس المال والمشتقات، وتضم في الوقت الحالي نظم التسوية الخاصة ودور المقاصة شبه الخاصة. وقد تزداد صعوبة تحديد هذه المخاطر أمام جهات الرقابة الرسمية نتيجة تزايد اتساع الفجوة التكنولوجية والمعرفية بين الجهات التنظيمية والكيانات الخاضعة للتنظيم. ولكن الجمع بين التقدم التكنولوجي وهياكل الحوافز الخاصة وازدياد المنافسة في الخدمات المالية من شأنه تشجيع المؤسسات المالية الخاصة على التواءم مع التغيرات الهيكلية بوتيرة أسرع كثيرا بالمقارنة مع استجابة الأطر الرقابية والتنظيمية.



الشكل (4)

التحديات التي تواجه الاستقرار المالي

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على شيناسي، غازي، 2005، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية ، العدد 36، صندوق النقد الدولي.

ثالثاً: مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي

- من أهم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المالي والمصرفي هي: (بتال ومهدي، 2018، 579)
- (موسى وآخرون، 2020، 409) (الدعيمي وحبي، 2011، 223)
1. اجمالي الموجودات: تتسم الموجودات بأهمية كبيرة وذلك لدورها الفعال في نشاط المصارف التجارية وتعد من اهم ركائز الاستقرار المالي، و تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة مصداقية مؤشرات جودة الموجودات، كما أن مخاطر العسر المالي في المؤسسات المالية ينتج من نوعية الموجودات وصعوبة تحويلها إلى سيولة.
 2. اجمالي المطلوبات: وهي قدرة إدارة المصرف بتمويل ميزانيتها بأقل الكلف الممكنة وتتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والودائع والقروض.

3. الودائع: وهي الأموال التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات الى المصرف على أن يتعهد المصرف برد مساو لها إليهم أو نفسها لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها، كما وتعد الودائع من اهم مصادر تمويل المصارف وتشكل النسبة الاكبر من مجموع مطلوبات المصارف.
4. رؤوس الاموال: يعد نمو رؤوس اموال المصارف مؤشرا ايجابيا في تعزيز الاستقرار المالي المصرفي لكونه يعزز قدرتها على مواجهة المخاطر ويضمن سلامة ومثانة المصارف، كما يشكل حماية أكبر للمودعين .
5. القروض: تمثل القروض اهم بنود ميزانية المصرف التجاري وتعكس نشاطه الاساسي، فالمصارف التجارية تستثمر جانب لا يستهان به من مواردها في تمويل النشاط الجاري لقطاعي الأعمال والتجارة . وذلك ان القروض تعد اوفر اصول المصرف التجاري ربحية.
6. الاستثمارات: تمثل الاستثمارات احد المؤشرات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ كلما زادت نسبة الاستثمارات الممنوحة من لدن المصارف التجارية ادى ذلك إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
7. مؤشر السيولة المصرفية: السيولة تعني قدرة المصرف على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة فالسيولة اذا لا تعني تحويل الاصل إلى نقد فقط، وانما تحويله إلى نقد دون أي خسارة، لأن السيولة ينبغي أن ترتبط بالربحية، وتتمثل سيولة المصرف في قدرته على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة أو تقديم التسهيلات اللازمة والأصول لهم والمتمثلة بالنقد السائل في الأوقات التي يرتئونها أو يختارها العملاء.
8. مؤشر الربحية: تعد الربحية في صورة أرباح محتجزة من المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الربحية وذات رأس المال الكافي.

الفصل الثالث

الجانب العملي

المبحث الاول

تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي

في الدول العربية عينة الدراسة

يتناول المبحث تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاعات المصرفية العربية عينة البحث والمتمثلة في (العراق، الامارات، السعودية، عمان، الكويت، قطر، الاردن، مصر، لبنان، المغرب) للمدة 2010-2017. إذ تضمن عرض المؤشرات والمتمثلة في (مؤشر التركيز لأكبر خمسة مصارف، مؤشر التركيز المصرفي، مؤشر اجمالي الودائع/GDP، مؤشر المطلوبات السائلة/GDP، مؤشر الائتمان/اجمالي الودائع وكما هو الاتي:

اولاً: جمهورية العراق:

لغرض متابعة التطورات في القطاع المالي ورصد وتحليل المخاطر والتقليل من حدتها إن وجدت، باشر البنك المركزي العراقي بإصدار تقرير الاستقرار المالي منذ عام 2010 من خلال دائرة الإحصاء والأبحاث، ونظراً لأهمية الاستقرار المالي تم تأسيس قسم الاستقرار النقدي والمالي المرتبط بالسيد نائب المحافظ الذي بدء بإعداد وإصدار تقارير الاستقرار المالي، إذ تم تحديث محتويات التقرير ليواكب أهم التطورات الدولية والمحلية في مجال رصد وتحليل المخاطر النظامية للنظام المالي بهدف المحافظة على قطاع مالي سليم. يتضمن تقرير الاستقرار المالي السنوي أهم التطورات في القطاع المصرفي وسوق العراق للأوراق المالية وبعض المؤسسات غير المصرفية مثل شركات التأمين، فضلاً عن البدء بدراسة التطورات في موضوع الشمول المالي من خلال بناء مؤشر تجميعي للشمول المالي في العراق وفقاً لأفضل الممارسات في هذا المجال. كما قام البنك المركزي العراقي بقياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي -المكون الرئيس للقطاع المالي - من خلال الاعتماد على ستة مؤشرات وهي: جودة الأصول وكفاية رأس المال والربحية وجودة السيولة ومخاطر الصرف الأجنبي والتركزت المصرفية. أصدر البنك المركزي العراقي، خلال عام 2017، عدد من التعليمات لضمان وجود بيئة تشريعية ملائمة تضمن وجود قطاع مالي سليم في العراق منها الضوابط الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بشركات التوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية وضوابط الاشتراك في البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة وتعليمات قواعد العناية الواجبة تجاه العملاء للمؤسسات المالية رقم

(1) لعام 2017 والجدول الاتي يوضح تطور المؤشرات في العراق (صندوق النقد العربي، 2019).

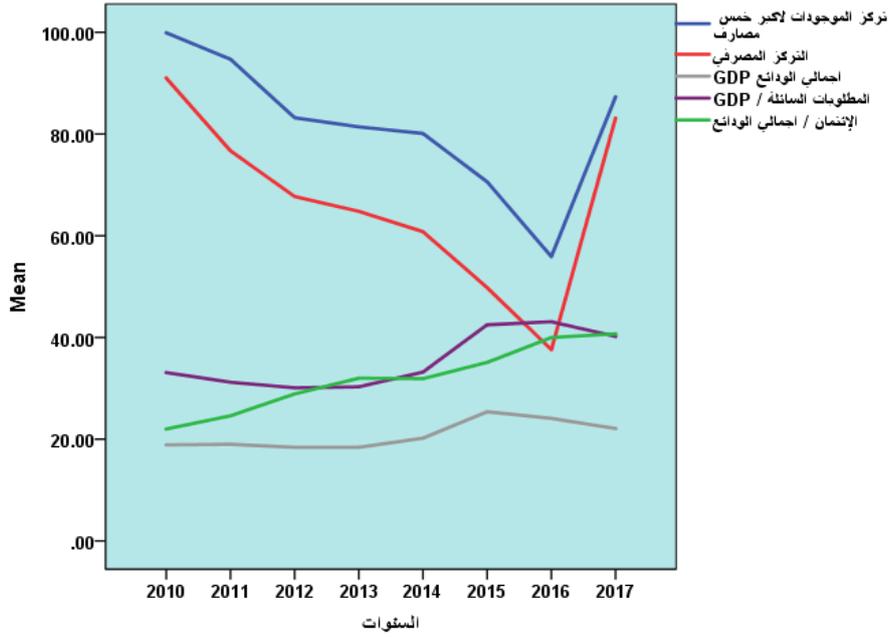
جدول (1)

تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي للعراق للمدة 2010 _ 2017

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤشرات								
تركز الموجودات لأكبر خمسة مصارف	99.9	94.7	83.2	81.4	80.1	70.6	55.9	87.3
التركز المصرفي	91	76.7	67.7	64.8	60.8	49.8	37.6	83.1
اجمالي الودائع/GDP	18.9	19	18.4	18.4	20.2	25.4	24.1	22.1
المطلوبات السائلة/GDP	33.1	31.2	30.1	30.3	33.2	42.5	43.1	40.2
الائتمان / اجمالي الودائع	22	24.6	28.9	32	31.9	35.1	40	40.7

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى قاعد بيانات تنمية النظم المالية العالمية، البنك الدولي، 2019

يظهر من الجدول(1) بأن مؤشر تركيز الموجودات لأكبر خمسة مصارف في العراق قد بلغ 99.9 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الانخفاض وبلغ 87.3 في سنة 2017 ويظهر المؤشر في الجدول انه مرتفع وهذا سلبي للقطاع المصرفي لان مصارف قليلة قد استحوذت على الحصة السوقية وإما مؤشر في التركيز المصرفي فقد بلغ 91 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الانخفاض وبلغ 83.1 في سنة 2017 وبذلك تزداد المنافسة وهذا مؤشر ايجابي للقطاع المصرفي لان المؤشر عموما انخفض واما مؤشر اجمالي الودائع/GDP قد بلغ 18.9 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 22.1 في سنة 2017 وهذا مؤشر ايجابي للقطاع المصرفي واما مؤشر المطلوبات السائلة فقد بلغ 33.1 في سنة 2010 فقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 40.2 وهذا مؤشر جيد واما مؤشر الائتمان/اجمالي الودائع قد بلغ 22 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 40.7 في سنة 2017 وهذا مؤشر ايجابي للقطاع المصرفي وكما يظهر في الشكل الاتي:



الشكل (5)

تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2017)

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ثانياً: الامارات العربية المتحدة:

أنشأ مصرف الامارات وحدة الاستقرار المالي لتباشر مهامها اساسية تتمثل في تحديد العناصر أساسية تتمثل في تحديد أهم العناصر التي قد تتسبب في التأثير سلباً في الاستقرار المالي، وتتلخص في التالي: (صندوق النقد العربي، 2019، 11-12)

1. مراجعة وتحليل الإحصاءات المصرفية والنقدية المستلمة من "وحدة الإحصاءات المصرفية والنقدية" من أجل إعداد تقارير مالية دورية.
2. مراقبة وتقييم المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المالي.
3. اقتراح السياسات المناسبة في مجال الرقابة والتفتيش لغرض قياس المخاطر واقتراح الحلول المتعلقة بها.

كما يُصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تقرير الاستقرار المالي السنوي منذ عام 2013، ومؤشر الاستقرار المالي منذ عام 2015. وفيما يخص أهم التشريعات التي أصدرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في شأن الاستقرار المالي، فقد أصدر المصرف القواعد التنظيمية الخاصة بتطبيق معيار بازل III، إذ أصدر قواعد كفاية رأس المال في فبراير

2017، وقواعد عرض رأس المال في يناير 2018، وكلها تتماشى مع إطار تطبيق معيار بازل III الصادر عن لجنة بازل، والبرنامج الزمني المقرر من اللجنة، على أن تنتهي المرحلة الانتقالية ويتم التطبيق الكامل مع بداية عام 2019. ولضمان سلامة واستقرار النظام المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، قام المصرف المركزي بتحديد أربعة بنوك ضمن البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية في نهاية عام 2017، والتواصل معها. وكما يظهر في الجدول الآتي:

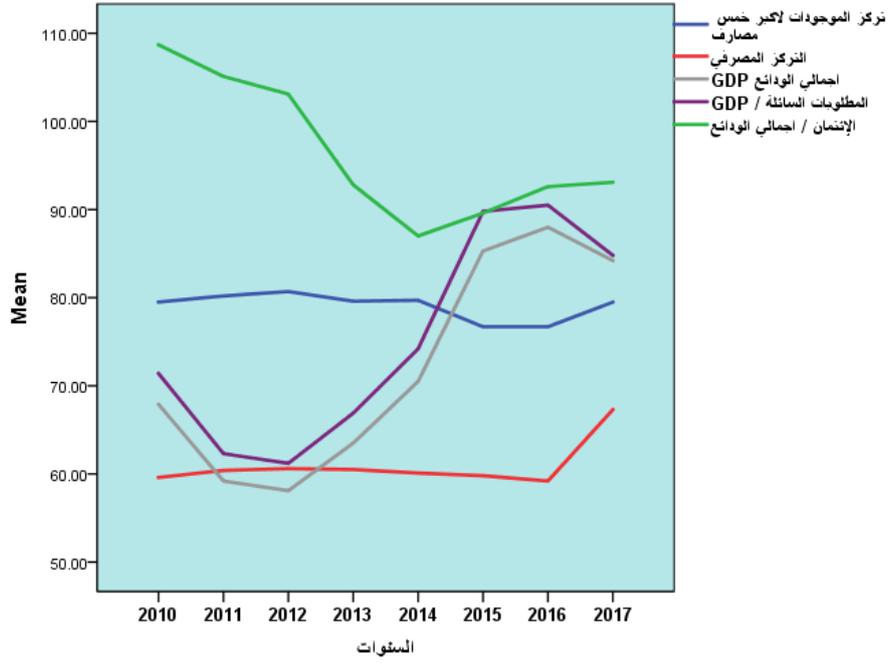
جدول (2)

تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي للإمارات للمدة 2010-2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنة المؤشرات
79.5	76.7	76.7	79.7	79.6	80.7	80.2	79.5	تركز الموجودات لأكبر خمسة مصارف
67.3	59.2	59.8	60.1	60.5	60.6	60.4	59.6	التركز المصرفي
84.2	88	85.3	70.5	63.5	58.1	59.2	67.9	اجمالي الودائع/GDP
84.8	90.5	89.8	74.2	66.9	61.2	62.3	71.4	المطلوبات السائلة/GDP
93.1	92.6	89.6	87	92.8	103.1	105.1	108.7	الائتمان / اجمالي الودائع

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى قاعد بيانات تنمية النظم المالية العالمية، البنك الدولي، 2019
يظهر من الجدول (2) بأن مؤشر تركيز الموجودات لأكبر خمسة مصارف في الإمارات قد بلغ 79.5 في سنة 2010 وقد كان المؤشر متذبذب الى ان اصبح متساوي وبلغ 79.5 في سنة 2017 وهي حالة مستقرة للقطاع المصرفي وإما مؤشر التركيز المصرفي فقد بلغ 59.6 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 67.3 في سنة 2017 وبذلك تقل المنافسة وهذا مؤشر سلبي للقطاع المصرفي وإما مؤشر اجمالي الودائع/GDP فقد بلغ 67.9 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 84.2 في سنة 2017 وهذا مؤشر ايجابي للقطاع المصرفي وإما مؤشر المطلوبات السائلة فقد بلغ 71.4 في سنة 2010 فقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 84.8 في سنة 2017 وهذا مؤشر جيد وإما مؤشر الائتمان/اجمالي الودائع قد بلغ 108.7 في سنة

2010 وقد اتجه المؤشر الى الانخفاض وبلغ 93.1 في سنة 2017 وهذا مؤشر سلبي للقطاع المصرفي وكما يظهر في الشكل الاتي:



الشكل (6)

تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي الاماراتي للمدة (2010-2017)

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

ثالثاً: المملكة العربية السعودية:

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بالعديد من المبادرات لتحقيق الاستقرار المالي منها

ما يلي: (صندوق النقد العربي، 2019)

1. تطبيق بازل III: طبقت مؤسسة النقد العربي السعودي قواعد بازل III بالكامل التي تتناول

نسب رأس المال والسيولة والإقراض. كما استوفت المصارف السعودية مسبقاً متطلبات

بازل III ضمن هذه المجالات، التي من المتطلب استيفؤها بالكامل بحلول عام 2019. كما

طبقت المؤسسة قواعد رأس المال للمنشأة العاملة ومتطلبات رأس المال للمنشأة قيد التصفية.

2. إصلاحات المشتقات المالية خارج البورصة: وحدت المؤسسة عقود المشتقات خارج

البورصة وأنشأت جهة لحفظ بيانات التداول ضمن الأطر الزمنية المقررة. وتقوم المؤسسة

بجهود كبيرة فيما يخص تنفيذ متطلبات الهامش للمشتقات خارج البورصة، والقواعد الجديدة

لمخاطر الائتمان للأطراف المقابلة والأطراف المقابلة المركزية.

3. معالجة المؤسسات المالية المتعثرة: تقود المؤسسة عملية سن نظام جديد لمعالجة المؤسسات المالية المتعثرة، وسيطبق مشروع نظام معالجة المؤسسات المالية المتعثرة في المملكة على جميع المؤسسات المالية الخاضعة لأشراف المؤسسة (المصارف وشركات التمويل وشركات التأمين). تخضع جميع هذه المؤسسات للقواعد الأساسية لمعالجة المؤسسات المالية المتعثرة، بإذ لا يطبق نظام المعالجة في المملكة على المؤسسات المالية ذات الأهمية في النظام المالي فقط، بل وعلى المؤسسات المالية الأصغر، مما يمنح مؤسسة النقد أدوات تخولها من التعامل مع أي ضغوط طارئة.

4. صيرفة الظل: فيما يتعلق بصيرفة الظل، صدر في عام 2012 نظام لترخيص وتنظيم شركات التمويل والتأجير التمويلي وشركات الرهن العقاري. ومع هذه وتنظيم شركات التمويل والتأجير التمويلي وشركات الرهن العقاري. ومع هذه الإصلاحات، يخضع جزء من أنشطة صيرفة الظل لتنظيم المؤسسة التي تؤدي بالفعل دور الرقابة على شركات الصرافة وشركات التأمين.

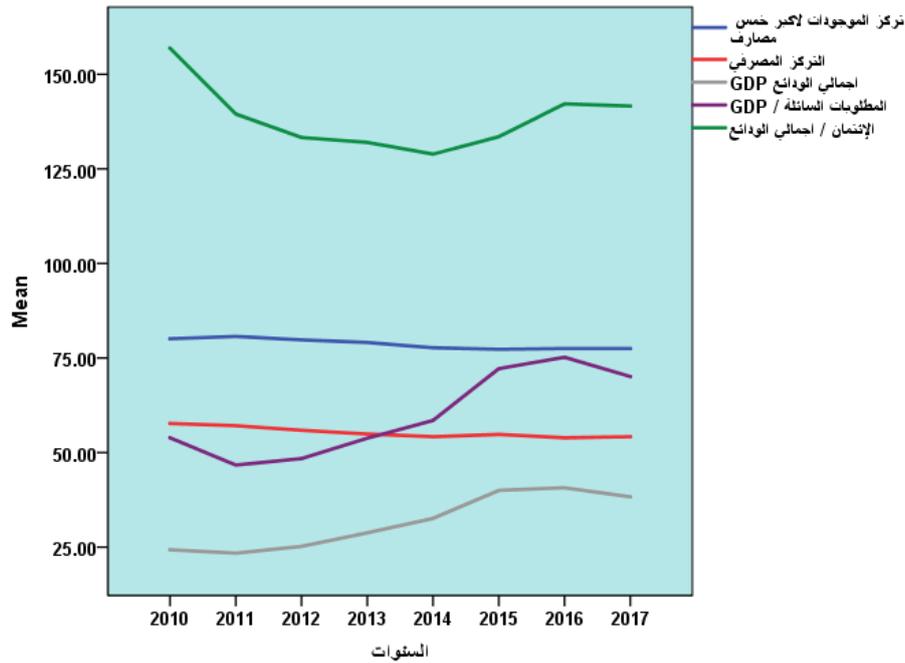
جدول (3)

تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي السعودية 2010-2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنة المؤشرات
77.5	77.5	77.3	77.7	79.1	79.8	80.7	80.1	تركز الموجودات لأكبر خمسة مصارف
54.2	53.9	54.8	54.2	54.9	55.9	57.1	57.7	التركز المصرفي
38.3	40.7	40	32.6	28.8	25.2	23.4	24.3	اجمالي الودائع/GDP
70.1	75.2	72.2	58.5	53.8	48.4	46.7	53.9	المطلوبات السائلة /GDP
141.6	142.2	133.5	128.9	132	133.3	139.5	156.9	الائتمان / اجمالي الودائع

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى قاعد بيانات تنمية النظم المالية العالمية، البنك الدولي، 2019

يظهر من الجدول (3) بأن مؤشر تركيز الموجودات لأكبر خمسة مصارف في السعودية قد بلغ 80.1 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الانخفاض وبلغ 77.5 في سنة 2017 ويظهر المؤشر في الجدول انه مرتفع قليلا وهذا سلبي للقطاع المصرفي لان مصارف قليلة قد استحوذت على الحصة السوقية وإما مؤشر التركيز المصرفي فقد بلغ 57.7 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الانخفاض قليلا وبلغ 54.2 في سنة 2017 وبذلك تزداد المنافسة وهذا مؤشر ايجابي للقطاع المصرفي لان المؤشر عموما قد انخفض واما مؤشر اجمالي الودائع/GDP قد بلغ 24.3 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 38.3 في سنة 2017 وهذا مؤشر ايجابي للقطاع المصرفي واما مؤشر المطلوبات السائلة فقد بلغ 53.9 في سنة 2010 فقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 70.1 في سنة 2017 وهذا مؤشر جيد واما مؤشر الائتمان/اجمالي الودائع قد بلغ 156.9 في سنة 2010 فقد اتجه المؤشر الى الانخفاض وبلغ 141.6 في سنة 2017 وهذا مؤشر سلبي للقطاع المصرفي وكما يظهر في الشكل الاتي:



الشكل (7)

تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي السعودي للمدة (2010-2017)

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

رابعاً: الكويت

قام بنك الكويت المركزي في شهر أغسطس 2011 بتأسيس مكتب الاستقرار المالي الذي يتولى المهام ذات الصلة بتقييم المخاطر والاستقرار المالي، وابتداءً من عام 2012. باشر بنك الكويت المركزي في إصدار تقرير الاستقرار المالي السنوي والذي جاء تماشياً مع التوجه العالمي في هذا المجال ومع منهجية بنك الكويت المركزي في مجال تعزيز الشفافية وتوفير المعلومات والإحصاءات الموثقة ذات الصلة بالقطاع المصرفي والمالي. يختلف تقرير الاستقرار المالي عن التقارير الأخرى التي يصدرها بنك الكويت المركزي من إذ أنه يركز على رصد وتحليل التطورات الاقتصادية والمالية من منظور علاقتها بالمخاطر النظامية والاستقرار المالي، وقدرة القطاع المصرفي ككل على مواجهة الصدمات في ضوء اختبارات الضغط المالي التي يقوم بها بنك الكويت المركزي. وتشكل هذه التقارير مرجعية للمهتمين بمتابعة وتقييم أوضاع القطاع المصرفي في البلاد بما في ذلك المؤسسات الدولية المتخصصة، ومؤسسات التصنيف الائتماني العالمية. وحتى الآن، تم إصدار خمسة تقارير سنوية. كما قام بنك الكويت المركزي بإصدار تعليمات محدثة ومتطورة إلى البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابتهم بشأن ضوابط العمل المصرفي والمالي. وتهدف هذه التعليمات إلى تعزيز سلامة الأوضاع المالية للبنوك من خلال الاطمئنان إلى متانة أوضاعها المالية، وبصفة خاصة أوضاع السيولة، وكفاية رأس المال، والربحية، وجودة الأصول، فضلاً عن التحقق من كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية لديها، ونظم إدارة المخاطر، وتطبيق معايير الحوكمة السليمة، ومن ثم حسن سير العمل المصرفي.

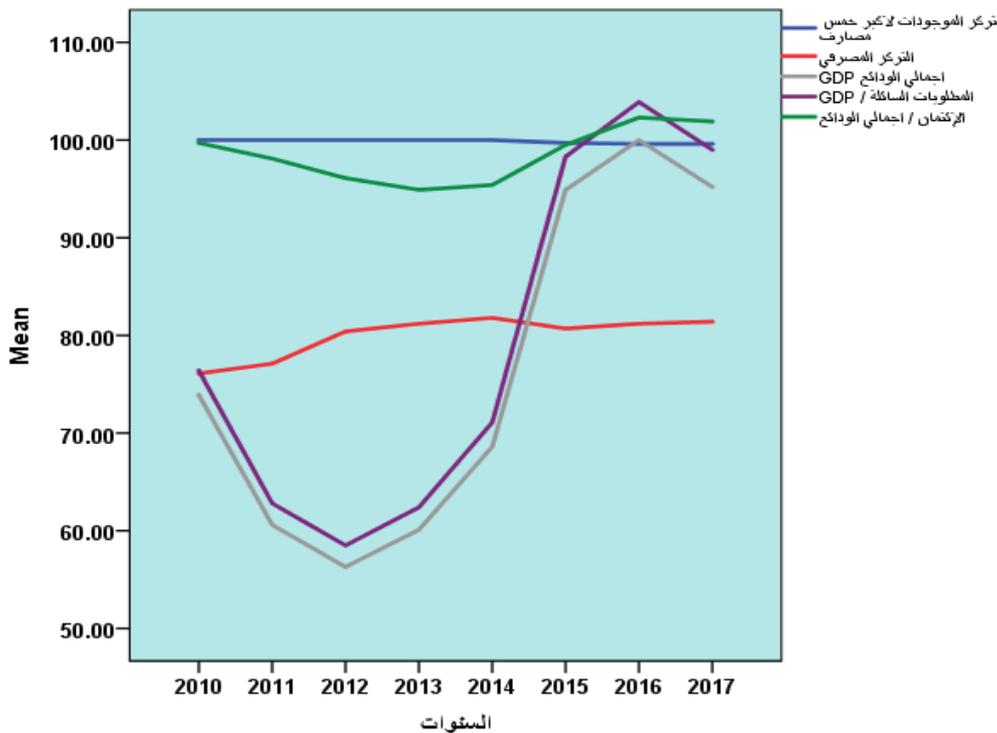
جدول (4)

تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي الكويتي للمدة 2017-2010

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤشرات								
تركز الموجودات لأكبر خمسة مصارف	100	100	100	100	100	99.7	99.6	99.6
التركز المصرفي	76.1	77.1	80.4	81.2	81.8	80.7	81.2	81.4
اجمالي الودائع/GDP	73.9	60.6	56.3	60.1	68.6	94.9	100	95.2
المطلوبات السائلة /GDP	76.4	62.8	58.5	62.4	71.1	98.3	103.9	99
الائتمان / اجمالي الودائع	99.7	98.1	96.1	94.9	95.4	99.5	102.3	101.9

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى قاعد بيانات تنمية النظم المالية العالمية، البنك الدولي، 2019

يظهر من الجدول رقم (4) بأن مؤشر تركيز الموجودات لأكبر مصارف في الكويت قد بلغ 100 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الانخفاض وبلغ 99.6 في سنة 2017 ويظهر المؤشر في الجدول انه مرتفع وهذا سلبي للقطاع المصرفي لان مصارف قليلة قد استحوذت على الحصة السوقية وإما في التركيز المصرفي فقد بلغ 76.1 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الانخفاض وبلغ 81.4 في سنة 2017 وبذلك تزداد المنافسة وهذا مؤشر ايجابي للقطاع المصرفي لان المؤشر عموما واما مؤشر اجمالي الودائع/GDP قد بلغ 73.9 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وقد بلغ 95.2 في سنة 2017 وهذا مؤشر ايجابي للقطاع المصرفي واما المطلوبات السائلة فقد بلغ 76.4 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 99 في سنة 2017 وهذا مؤشر جيد واما مؤشر الائتمان/اجمالي الودائع قد بلغ 99.7 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 101.9 في سنة 2017 وهذا مؤشر ايجابي للقطاع المصرفي وكما يظهر في الشكل الاتي:



الشكل (8)

التطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي الكويتي للمدة (2010-2017)

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

خامساً: سلطنة عمان:

استحدث البنك المركزي العُماني دائرة الاستقرار المالي، والتي تتولى إصدار التقرير السنوي للاستقرار المالي. إذ يلقي التقرير الضوء على تطورات الاقتصاد الكلية، وأوضاع المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وأداء أنظمة الدفع والتسوية، واختبارات التحمل للقطاع المصرفي لتقييم مواجهة التحديات الاقتصادية الكلية ومخاطر التعثر المالية الكلية وخدمات السيولة(صندوق النقد العربي، 2019، 22-23)

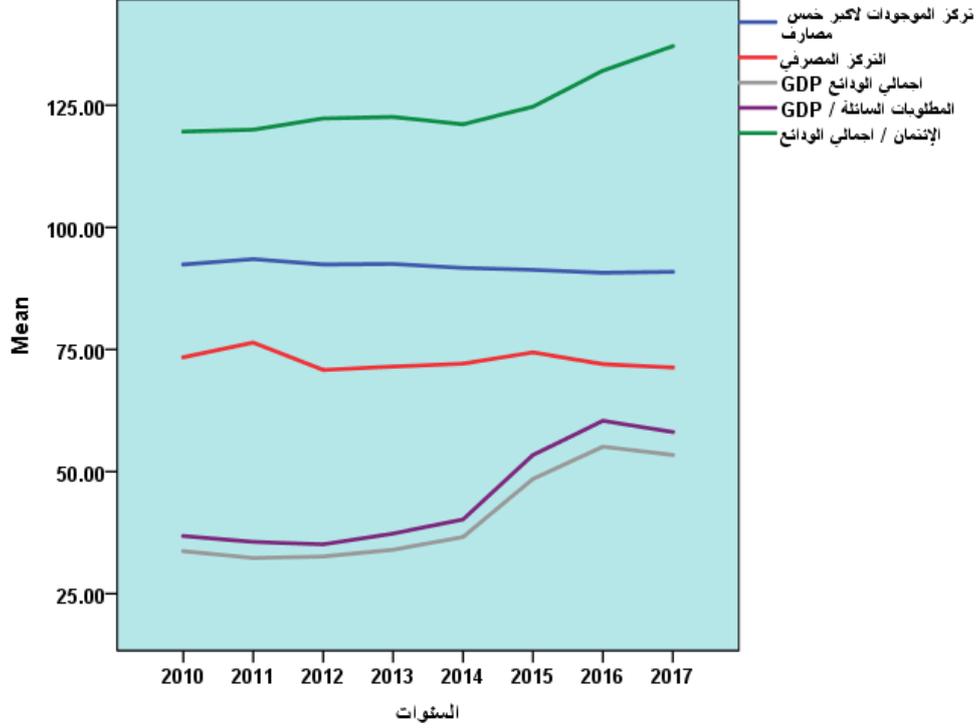
جدول (5)

تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي لعمان للمدة 2010-2017

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤشرات								
تركز الموجودات لأكبر خمسة مصارف	92.4	93.5	92.4	92.5	91.7	91.3	90.7	90.9
التركز المصرفي	73.4	76.4	70.8	71.5	72.1	74.4	72	71.3
اجمالي الودائع/GDP	33.7	32.3	32.6	34	36.6	48.5	55.1	53.4
المطلوبات السائلة /GDP	36.8	35.6	35.1	37.3	40.2	53.4	60.4	58.1
الائتمان / اجمالي الودائع	119.6	120	122.3	122.6	121.1	124.7	132.1	137.1

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى قاعدة بيانات تنمية النظم المالية العالمية، البنك الدولي ، 2019
ويظهر من الجدول (5) بأن مؤشر تركيز الموجودات لأكبر خمسة مصارف في عمان قد بلغ 92.4 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الانخفاض وبلغ 90.9 في سنة 2017 ويظهر المؤشر في الجدول انه مرتفع وهذا سلبي للقطاع المصرفي لان مصارف قليلة قد استحوذت على الحصة السوقية وإما مؤشر التركيز المصرفي فقد بلغ 73.4 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر تقريبا الى التطابق وبلغ 71.3 في سنة 2017 وبذلك مستقرة المنافسة وهذا مؤشر ايجابي للقطاع المصرفي واما مؤشر اجمالي الودائع/GDP قد بلغ 33.7 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 53.4 في سنة 2017 وهذا مؤشر ايجابي للقطاع المصرفي واما مؤشر المطلوبات السائلة فقد بلغ 36.8 في سنة 2010 فقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 58.1 وهذا مؤشر جيد

واما مؤشر الائتمان/اجمالي الودائع قد بلغ 119.6 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 137.1 في سنة 2017 وهذا مؤشر ايجابي للقطاع المصرفي وكما يظهر في الشكل:



شكل (9)

تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي العُماني للمدة (2010- 2017)

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

سادساً: دولة قطر:

- اصدر مجلس ادارة مصرف قطر المركزي قرراً بتشكيل لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر وهي كالاتي: (صندوق النقد العربي، 2019، 29-30)
1. دراسة المخاطر الناجمة والمحتملة على جميع الخدمات والاعمال والانشطة والاسواق المالية ووضع الحلول والمقترحات الخاصة بذلك.
 2. التنسيق بين الجهات التنظيمية والرقابية والاشرفية في الدولة، والعمل على تعزيز التعاون وتبادل المعلومات فيما بينها بما يساعد على إيجاد بيئة تنظيمية ورقابية متجانسة ومتعاونة.
 3. اقتراح السياسات المتعلقة بالتنظيم والرقابة والإشراف، بما في ذلك الترخيص ومكافحة غسل الأموال وغيرها من السياسات المتعلقة بالخدمات والأعمال والأنشطة والأسواق المالية.

كما يسعى مصرف قطر المركزي نحو تعزيز الاستقرار المالي والحفاظ عليه في قطر من خلال تبنى سياسة ذات محورين يتمثل المحور الأول في الحيلولة دون تعرض النظام لمستوى غير مقبول من المخاطر، وتؤكد الإجراءات الوقائية على ضرورة إجراء الرقابة والإشراف على كافة البنوك والمؤسسات المالية بصورة منتظمة، وذلك لسرعة الكشف المبكر عن نقاط الضعف في النظام المالي . وعلى الرغم من تطبيق الأشرف والتحوط، فإنه يستحيل حماية النظام المالي تماماً ضدّ كافة أنواع المخاطر. لذا فإن المحور الثاني يركز على سياسات علاجية تسعى لاحتواء الأزمة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها. بصورة عامة يقوم مصرف قطر المركزي بتحقيق الاستقرار المالي من خلال تهيئة البيئة المالية المناسبة، فضلا عن قيامه بإعداد ومراقبة مؤشرات الملائمة والسلامة المالية بصورة منتظمة.

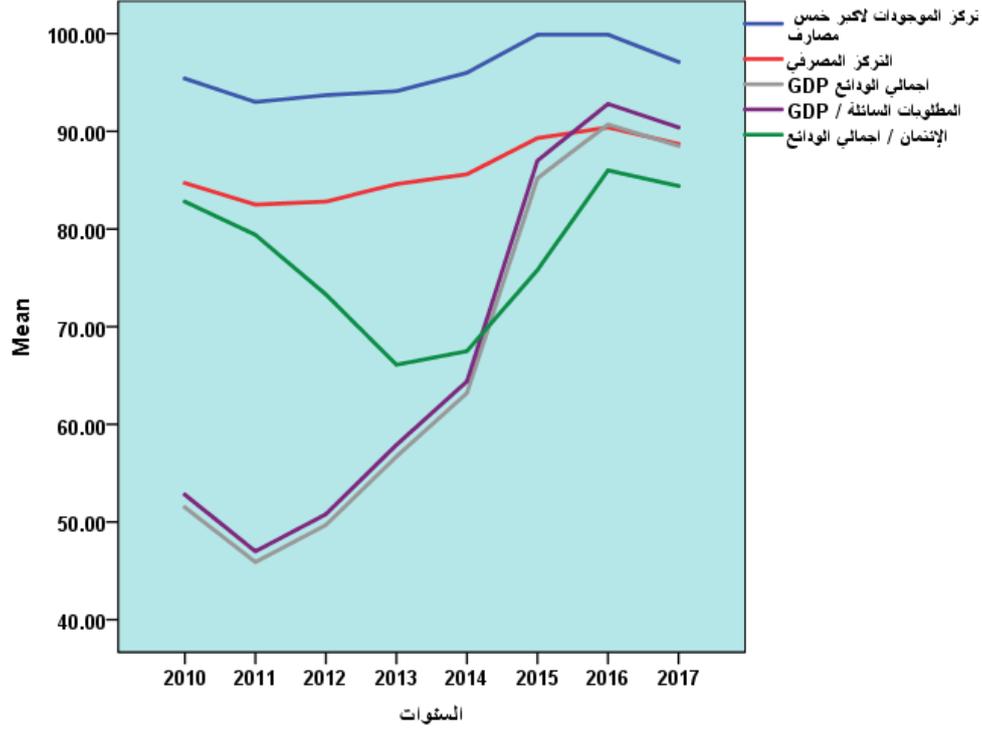
جدول (6)

تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي لقطر للمدة 2010-2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنة المؤشرات
97.1	99.9	99.9	96	94.1	93.7	93	95.4	تركز الموجودات لأكبر خمسة مصارف
88.7	90.4	89.3	85.6	84.6	82.8	82.5	84.7	التركز المصرفي
88.5	90.7	85.2	63.2	56.7	49.7	45.9	51.5	اجمالي الودائع/GDP
90.4	92.8	87	64.4	57.9	50.8	47	52.8	المطلوبات السائلة /GDP
84.4	86	75.8	67.5	66.1	73.3	79.4	82.8	الانتمان / اجمالي الودائع

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى قاعد بيانات تنمية النظم المالية العالمية، البنك الدولي، 2019
يظهر من الجدول (6) بأن مؤشر تركيز الموجودات لأكبر خمسة مصارف في القطر قد بلغ 95.4 في سنة 2010 فقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 97.1 في سنة 2017 ويظهر المؤشر في الجدول انه مرتفع وهذا سلبي للقطاع المصرفي وإما مؤشر التركيز المصرفي قد بلغ 84.7 في سنة 2010 فقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 88.7 في سنة 2017 وبذلك تقل المنافسة وهذا مؤشر سلبي للقطاع المصرفي وإما مؤشر اجمالي الودائع/GDP فقد بلغ 51.5

في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وقد بلغ 88.5 في سنة 2017 وهذا مؤشر ايجابي للقطاع المصرفي واما مؤشر المطلوبات السائلة فقد بلغ 52.8 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 90.4 في سنة 2017 وهذا مؤشر جيد واما مؤشر الائتمان/اجمالي الودائع قد بلغ 82.8 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع قليلا وبلغ 84.4 في سنة 2017 وهذا مؤشر ايجابي للقطاع المصرفي وكما في الشكل التالي:



الشكل (10)

تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي القطري للمدة (2010-2017)

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

سابعاً: المملكة الأردنية الهاشمية:

قام البنك المركزي الأردني في بداية عام 2013 بتأسيس دائرة مستقلة تحت مسمى دائرة الاستقرار المالي، التي تُعنى بتحديد ومراقبة وضبط المخاطر التي تواجه القطاع المالي والمصرفي، ووضع إطار شامل لإدارة الأزمات المصرفية للحد من آثارها السلبية على الاستقرار المالي. يشمل الإطار متابعة الأوضاع المالية على المستوى الكلي للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية ال جلّة لديه، واتخاذ القرارات وإصدار التعليمات مس لرفع قدرة المؤسسات المالية الخاضعة لرقابته على مواجهة المخاطر، والحد من احتمالات تعرضها لاختلالات هيكلية

من شأنها التسبب في حدوث أزمة مالية، وتعزيز قدرة المؤسسات المالية على مواجهة الأزمات حال وقوعها. هذا، وتقوم دائرة الاستقرار المالي بإعداد ونشر التقرير السنوي للاستقرار المالي والذي يستعرض المخاطر التي يشهدها القطاع المالي بالأردن، وتقيماً أدائه والمخاطر التي تواجهه، إضافة إلى تطورات المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وأوضاع سوق الأوراق المالية، وآثار تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (9) على الاستقرار المالي والبنوك العاملة في المملكة. كما يتضمن التقرير استعراض لمؤشر الاستقرار المالي الذي أعده وطوره البنك المركزي الأردني لتوضيح مستوى استقرار القطاع المالي في الأردن، ومؤشراته الفرعية التي تتعلق بالاقتصاد الكلي وسوق رأس المال، إذ احتلت الأردن المرتبة الثالثة في أحدث إصدار لمؤشر الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي الأردني (يوليو 2018) بالمقارنة مع 19 دولة أوروبية، ويرجع هذا الترتيب إلى ارتفاع معدلات كفاية رأس المال، وانخفاض الديون المتعثرة وارتفاع الربحية إضافة إلى تمتع البنوك بمستويات مرتفعة من السيولة. يلقي التقرير الضوء على أحدث توجهات الشمول المالي والتقنيات المالية الحديثة وآثارهما على وضع الاستقرار المالي بالأردن. (صندوق النقد العربي، 2019، 10)

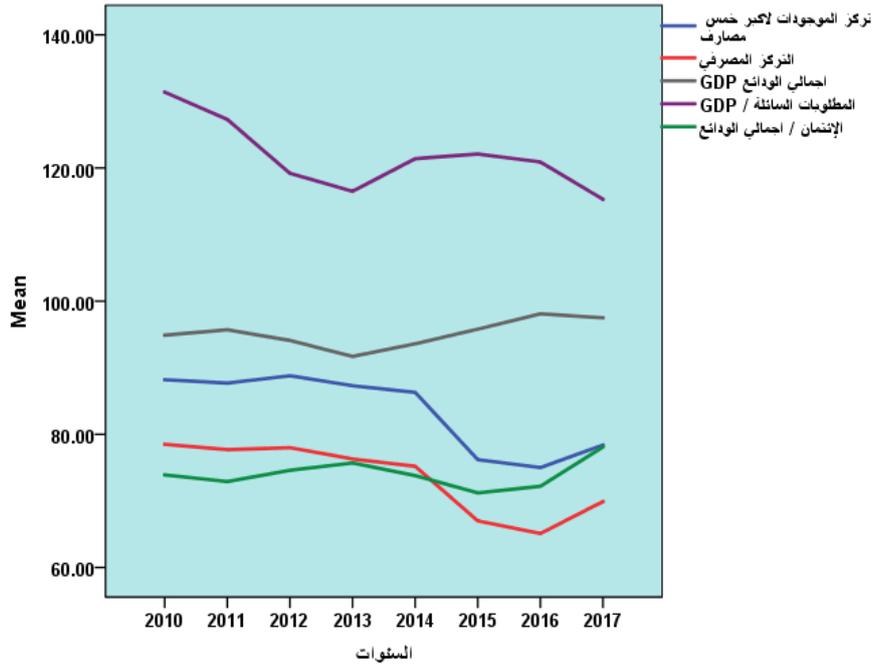
جدول (7)

تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي للأردن للمدة 2010-2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنة المؤشرات
78.4	75	76.2	86.3	87.3	88.8	87.7	88.2	تركز الموجودات لأكبر خمسة مصارف
69.9	65.1	67	75.2	76.3	78	77.7	78.5	التركز المصرفي
97.5	98.1	95.8	93.6	91.7	94.1	95.7	94.9	اجمالي الودائع/GDP
115.3	120.9	122.1	121.4	116.5	119.2	127.3	131.4	المطلوبات السائلة /GDP
78.1	72.2	71.2	73.8	75.7	74.6	72.9	73.9	الائتمان / اجمالي الودائع

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى قاعد بيانات تنمية النظم المالية العالمية، البنك الدولي، 2019

يظهر من الجدول (7) بأن مؤشر تركيز الموجودات لأكبر خمسة مصارف في الاردن قد بلغ 88.2 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الانخفاض وبلغ 78.4 في سنة 2017 ويظهر المؤشر في الجدول انه مرتفع وهذا سلبي للقطاع المصرفي لان مصارف قليلة قد استحوذت على الحصة السوقية وإما مؤشر التركيز المصرفي فقد بلغ 78.5 في سنة 2010 فقد اتجه المؤشر الى الانخفاض وبلغ 69.9 في سنة 2017 وبذلك تزداد المنافسة وهذا مؤشر ايجابي للقطاع المصرفي وإما مؤشر اجمالي الودائع/GDP فقد بلغ 94.9 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 97.5 في سنة 2017 وهذا مؤشر ايجابي للقطاع المصرفي وإما مؤشر المطلوبات السائلة فقد بلغ 131.4 في سنة 2010 وقد توجه المؤشر الى الانخفاض وبلغ 115.3 في سنة 2017 وهذا مؤشر سلبي وإما مؤشر الائتمان/اجمالي الودائع فقد بلغ 73.9 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 78.1 في سنة 2017 وهذا مؤشر ايجابي للقطاع المصرفي وكما في الشكل الاتي:



الشكل (11)

تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي الاردني للمدة (2010-2017)

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

ثامناً: جمهورية مصر العربية:

يستهدف البنك المركزي المصري تحسين الشفافية وتحليلُ مختلفُ مخاطر النظام المالي وتسهيل الاتصال مع المجتمع المالي على نطاق واسع، وذلك تماشياً مع الممارسات الدولية في مجال التقييم والتبليغ عن مخاطر النظام المالي التي يمكن أن تهدد الاستقرار المالي. كما يستهدف البنك المركزي المصري إصدار تقرير الاستقرار المالي بشكل سنوي منتظم في ذات السياق، أنشأ البنك المركزي المصري في عام 2006 وحدة مستقلة، تحت مسمى "إدارة مراقبة المخاطر الكلية"، تعنى بإعداد مؤشرات الإنذار المبكر وتحليل مؤشرات الاحتراز الكلي لتحليل القطاع المصرفي الكلي. وينصب تركيز هذه الوحدة على القطاع المصرفي، ولكن تدرس أيضاً التطورات في قطاعات أخرى من الاقتصاد والأسواق المالية المصرية للكشف عن أي نقاط ضعف محتملة قد تؤثر على النظام المصرفي. كما تتولى هذه الوحدة إصدار تقرير الاستقرار المالي السنوي، فضلاً عن مجموعة من التقارير الداخلية المعنية بتحليل قدرة القطاع المصرفي على مواجهة بالاعتبار تداعيات الأزمات أخذاً مؤشرات البيئة الاقتصادية الكلية، ومؤشرات إلى السلامة المصرفية، وغيرها من مؤشرات مخاطر القطاع المصرفي، إضافةً القيام باختبارات التحمل بصورة دورية. يتناول تقرير الاستقرار المالي تحليل أهم التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية ومدى تأثيرها على الاستقرار المالي، كما يتضمن تحليل التطورات الرئيسية في النظام المالي يتطرق بقطاعيه المصرفي وغير المصرفي وتأثير ذلك على الاستقرار المالي. أيضاً التقرير إلى البنية التحتية للنظام المالي وأبرز الاتجاهات في نظم المدفوعات والتسوية، إضافةً وقد تم تكليف إدارة مراقبة المخاطر الكلية، إلى استراتيجية الشمول المالي. هذا، وهي إحدى الإدارات الثمان في قطاع الرقابة والإشراف، بأن تراقب الاتجاهات والمخاطر في الجهاز المصرفي المصري على المستوى الكلي، وتطوير القدرة على إجراء تحليل التحوط الكلي (صندوق النقد العربي 2019).

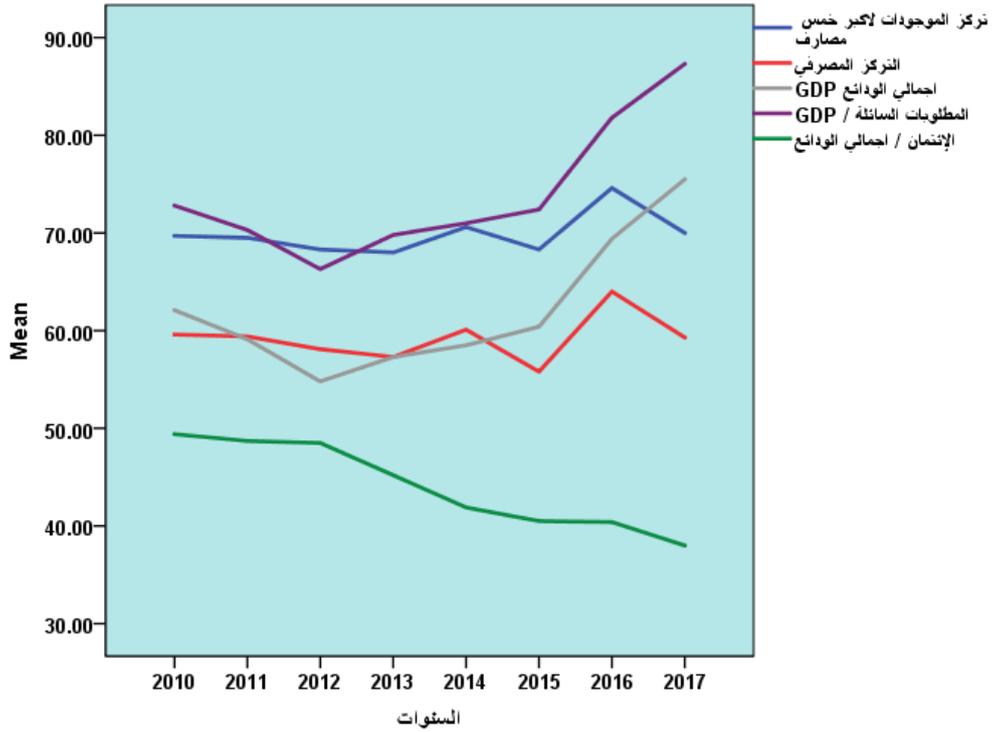
جدول (8)

تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي لمصر للمدة 2010-2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنة المؤشرات
70	74.6	68.3	70.6	68	68.3	69.5	69.7	تركز الموجودات لأكبر خمسة مصارف
59.3	64	55.8	60.1	57.3	58.1	59.4	59.6	التركز المصرفي
75.5	69.4	60.4	58.5	57.3	54.8	59.1	62.1	اجمالي الودائع/GDP
87.3	81.8	72.4	71	69.8	66.3	70.3	72.8	المطلوبات السائلة/GDP
38	40.4	40.5	41.9	45.2	48.5	48.7	49.4	الائتمان / اجمالي الودائع

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى قاعد بيانات تنمية النظم المالية العالمية، البنك الدولي، 2019

يظهر من الجدول (1) بأن مؤشر تركيز الموجودات لأكبر خمسة مصارف في مصر قد بلغ 69.7 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 70 في سنة 2017 ويظهر المؤشر في الجدول انه منخفض وهذا ايجابي للقطاع المصرفي وإما مؤشر التركيز المصرفي فقد بلغ 59.6 في سنة 2010 فقد اتجه المؤشر تقريبا الى التطابق وبلغ 59.3 في سنة 2017 وبذلك مستقرة المنافسة وهذا مؤشر ايجابي للقطاع المصرفي واما اجمالي الودائع/GDP قد بلغ 62.1 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 75.5 في سنة 2017 وهذا مؤشر ايجابي للقطاع المصرفي واما المطلوبات السائلة فقد بلغت 72.8 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 87.3 وهذا مؤشر جيد واما مؤشر الائتمان/اجمالي الودائع قد بلغ 49.4 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الانخفاض وبلغ 38 في سنة 2017 وهذا مؤشر سلبي للقطاع المصرفي وكما يظهر في الشكل:



الشكل (12)

تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي المصري للمدة (2010-2017)

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (8)

تاسعاً: الجمهورية اللبنانية:

تم إنشاء لجنة الاستقرار المالي على مستوى مصرف لبنان بموجب القرار الاساس رقم 12524 تاريخ 21 أبريل (نيسان) 2017 وتضم ممثلين عن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف تقوم هذه اللجنة بالاجتماع دورياً، وتتولى مناقشة الأمور المتعلقة بالاستقرار المالي. تندرج ضمن مهمها

1. تفعيل التعاون بين مختلف الهيئات الرقابية بهدف تأمين الاستقرار المالي والمصرفي.
2. تحديد واستشعار المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها القطاع المالي والمصرفي.
3. إصدار توصيات للحدّ من هذه المخاطر بما فيها المخاطر النظامية، وذلك بهدف حماية القطاع المالي والمصرفي.
4. إصدار توصيات لجهة موازنة وعدم التعارض فيما بين التنظيمات التي تصدرها الهيئات الرقابية على القطاع المالي والمصرفي.

يتم تبادل المعلومات بين لجنة الرقابة على المصارف ومصرف لبنان باستمرار حول اوضاع القطاع المصرفي.

و قام مصرف لبنان المركزي بإنشاء "وحدة الاستقرار المالي" في عام 2014، إذ تم تكليف النائب الثالث لحاكم مصرف لبنان بالإشراف على هذه الوحدة، وتتمثل مهام الوحدة الرئيسية في ما يلي: مراقبة سلامة أوضاع القطاع المصرفي والمالي والعمل على تأمين استقراره واقتراح التدابير اللازمة للتحوط من المخاطر التي قد يتعرض لها، إنشاء نظام للإنذار المبكر وتطويره وتشغيله وإدارته، إبلاغ الحاكم فوراً بأي مخاطر يتبين لها أنها قد تطال القطاع المصرفي، والعمل مع هيئة الأسواق المالية وجميع الوزارات والإدارات الرسمية والمؤسسات والهيئات المعنية سواء كانت عامة أو خاصة ومحلية أو دولية بغية الاستحصال على المعلومات الكافية للقيام بمهامها(صندوق النقد العربي، 2019، 32).

جدول (9)

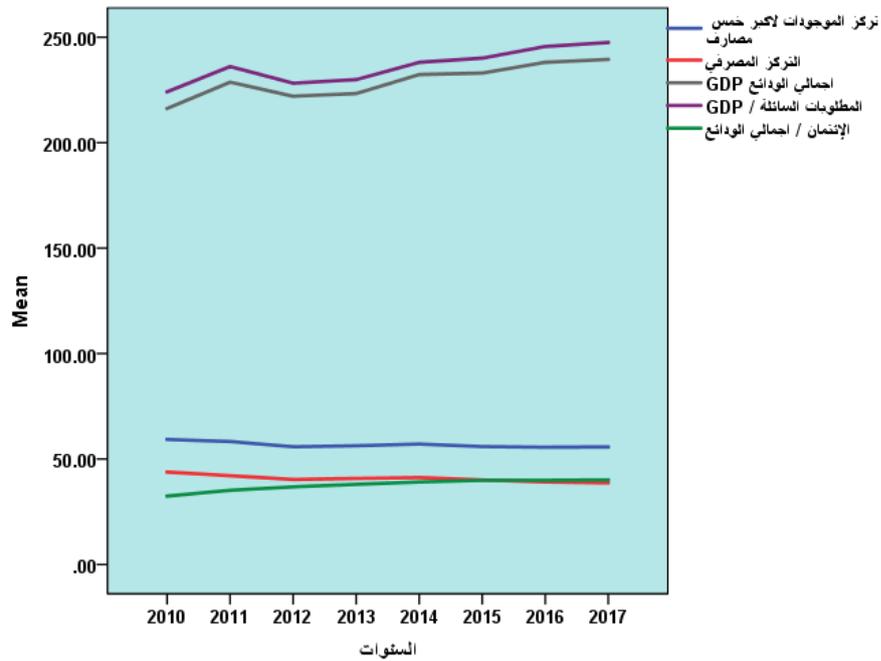
تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي اللبناني للمدة 2010-2017

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤشرات								
تركز الموجودات لأكبر خمسة مصارف	59.3	58.3	55.8	56.3	57.1	55.9	55.6	55.7
التركز المصرفي	43.8	42.1	40.3	40.8	41.2	40.1	39.1	38.7
اجمالي الودائع/GDP	216.2	228.7	222	223.3	232.3	233	238.1	239.5
المطلوبات السائلة /GDP	224.1	236.1	228.2	229.9	238.1	240.1	245.6	247.5
الائتمان / اجمالي الودائع	32.4	35.2	36.8	38	39.1	39.9	39.9	40.1

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى قاعد بيانات تنمية النظم المالية العالمية، البنك الدولي، 2019
يظهر من الجدول (9) بأن مؤشر تركيز الموجودات لأكبر خمسة مصارف في لبنان قد بلغ 59.3 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الانخفاض وبلغ 55.7 في سنة 2017 ويظهر المؤشر في الجدول انه مرتفع وهذا سلبي للقطاع المصرفي لان مصارف قليلة قد استحوذت على الحصة السوقية وإما مؤشر التركيز المصرفي فقد بلغ 43.8 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر

الى الانخفاض وبلغ 38.7 في سنة 2017 وبذلك تزداد المنافسة وهذا مؤشر ايجابي للقطاع المصرفي لان المؤشر عموما انخفض واما مؤشر اجمالي الودائع/GDP قد بلغ 216.2 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 239.5 في سنة 2017 وهذا مؤشر ايجابي للقطاع المصرفي واما مؤشر المطلوبات السائلة فقد بلغة 224.1 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 247.5 في سنة 2017 وهذا مؤشر جيد واما مؤشر الائتمان/اجمالي الودائع قد بلغ 32.4 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 40.1 في سنة 2017 وهذا مؤشر

ايجابي للقطاع المصرفي وكما في الشكل التالي:



الشكل (13)

تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي اللبناني للمدة (2010-2017)

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (9)

عاشراً: المملكة المغربية:

أشار بنك المغرب إلى أنه يقوم بأعداد مؤشرات السلامة المالية حسب المعايير المحددة من طرف صندوق النقد الدولي ونشرها بشكل شهري ونصف سنوي وسنوي في التقارير المتعلقة بالرقابة والاستقرار المالي. يعمل بنك المغرب حالياً من أجل الانضمام إلى لائحة الدول التي تنشر المؤشرات وفقاً للمتطلبات الدولية مستعينا في ذلك بالمعونة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي (صندوق النقد العربي، 2017، 16).

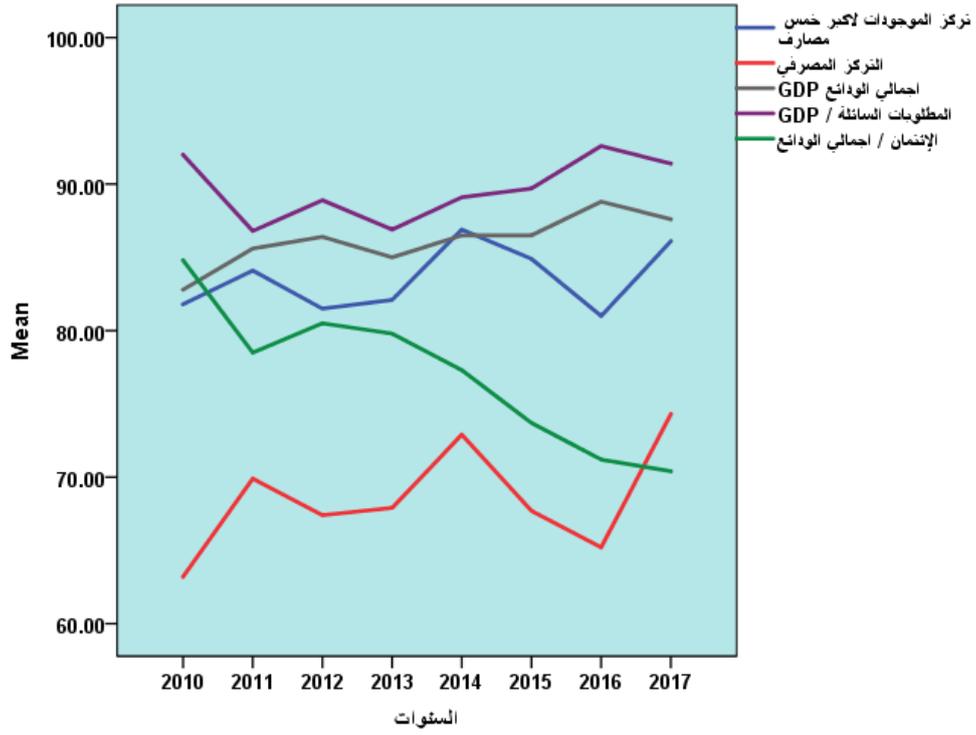
جدول (10)

تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي المغربي للمدة 2010-2017

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤشرات								
تركز الموجودات لأكبر خمسة مصارف	81.8	84.1	81.5	82.1	86.9	84.9	81	86.1
التركز المصرفي	63.2	69.9	67.4	67.9	72.9	67.7	65.2	74.3
اجمالي الودائع/GDP	82.8	85.6	86.4	85	86.5	86.5	88.8	87.6
المطلوبات السائلة/GDP	92	86.8	88.9	86.9	89.1	89.7	92.6	91.4
الائتمان / اجمالي الودائع	84.8	78.5	80.5	79.k8	77.3	73.7	71.2	70.4

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى قاعدة بيانات تنمية النظم المالية العالمية ، البنك الدولي، 2019

يظهر من الجدول (10) بأن مؤشر تركيز الموجودات لأكبر خمسة مصارف في المغرب قد بلغ 81.8 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 86.1 في سنة 2017 ويظهر المؤشر في الجدول انه منخفض وهذا ايجابي للقطاع المصرفي واما مؤشر التركيز المصرفي فقد بلغ 63.2 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى بالارتفاع وبلغ 74.3 في سنة 2017 وبذلك تقل المنافسة وهذا مؤشر سلبي للقطاع المصرفي واما مؤشر اجمالي الودائع/GDP قد بلغ 82.8 في سنة 2010 فقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 87.6 في سنة 2017 وهذا مؤشر ايجابي للقطاع المصرفي واما مؤشر المطلوبات السائلة فقد بلغ 92.0 في سنة 2010 فقد اتجه المؤشر الى الانخفاض وبلغ 91.4 سنة 2017 وهذا مؤشر سلبي واما مؤشر الائتمان/اجمالي الودائع قد بلغ 84.8 في سنة 2010 فقد اتجه المؤشر الى الانخفاض وبلغ 70.4 في سنة 2017 وهذا مؤشر سلبي للقطاع المصرفي وكما يظهر في الشكل الاتي:



الشكل (14)

تطور مؤشرات التركيز والعمق المالي للقطاع المصرفي المغربي للمدة (2010-2017)

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (10)

المبحث الثاني

اثر السياسة الائتمانية على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في الدول العربية عينة الدراسة

يتناول المبحث عرض السياسة الائتمانية للقطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة متمثلاً بمؤشر الائتمان المالي المقدم للقطاع الخاص / GDP وعرض الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة متمثلاً بمؤشر z-score فضلاً عن اجراء اختبار الارتباط واختبار اثر السياسة الائتمانية على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي للدول العربية عينة الدراسة (الانحدار).

اولاً: مؤشرات السياسة الائتمانية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة:

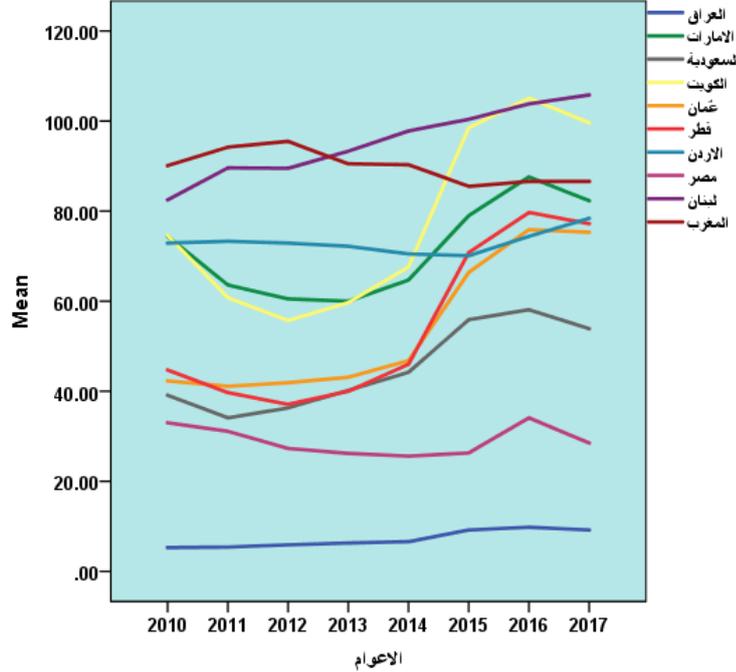
الجدول (11)

تطور الائتمان المالي المقدم للقطاع الخاص / GDP للقطاع المصرفي العربي

السنوات	الدول	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
	العراق	9.2	9.8	9.2	6.6	6.3	5.9	5.4	5.3
	الامارات	82.3	87.6	79	64.7	60	60.5	63.6	74.4
	السعودية	53.9	58.1	55.9	44.2	40.2	36.3	34.1	39.1
	الكويت	99.6	105.1	98.5	67.6	59.7	55.7	60.8	74.6
	عمان	75.3	75.9	66.4	46.8	43.1	41.9	41.1	42.3
	قطر	77.2	79.7	70.8	46	40	37.1	39.7	44.7
	الاردن	78.4	74.4	70.1	70.5	72.2	72.9	73.3	72.9
	مصر	28.5	34.1	26.3	25.6	26.2	27.3	31.1	33
	لبنان	106	104	100	97.8	93.3	89.5	89.6	82.5
	المغرب	86.6	86.6	85.5	90.3	90.5	95.5	94.2	90.1

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى قاعدة بيانات تنمية النظم المالية العالمية، البنك الدولي، 2019،

يلاحظ من هذا الجدول بان المؤشر تطور الائتمان المالي المقدم للقطاع الخاص GDP في العراق بلغ 5.3 السنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع سنة 2017 وبلغ 9.2 واما في الامارات فان المؤشر بلغ 74.4 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 82.3 في سنة 2017 واما في السعودية فأن المؤشر بلغ 39.1 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 53.9 في سنة 2017 واما الكويت فان المؤشر بلغ 74.6 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الكي الارتفاع وبلغ 99.6 في سنة 2017 واما في عمان فان المؤشر بلغ 42.3 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 75.3 في سنة 2017 واما في قطر فان المؤشر بلغ 44.7 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 77.2 في سنة 2017 واما في الاردن فان المؤشر بلغ 72.9 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 78.4 في سنة 2017 واما في مصر فان المؤشر بلغ 33.0 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الانخفاض وبلغ 28.5 في سنة 2017 واما في لبنان فان المؤشر بلغ 82.5 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 106 في سنة 2017 واما في المغرب فان المؤشر بلغ 90.1 في سنة 2010 وقد اتجه الى الانخفاض وبلغ 86.6 في سنة 2017 وكما موضح في الشكل الاتي:



شكل (15)

تطور الائتمان المالي المقدم للقطاع الخاص GDP للقطاع المصرفي العربي

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (11)

واما بالنسبة للجدول (12) فهو يعرض لنا تطور الاستقرار المالي (Z - SCORE) للقطاع المصرفي العربي:

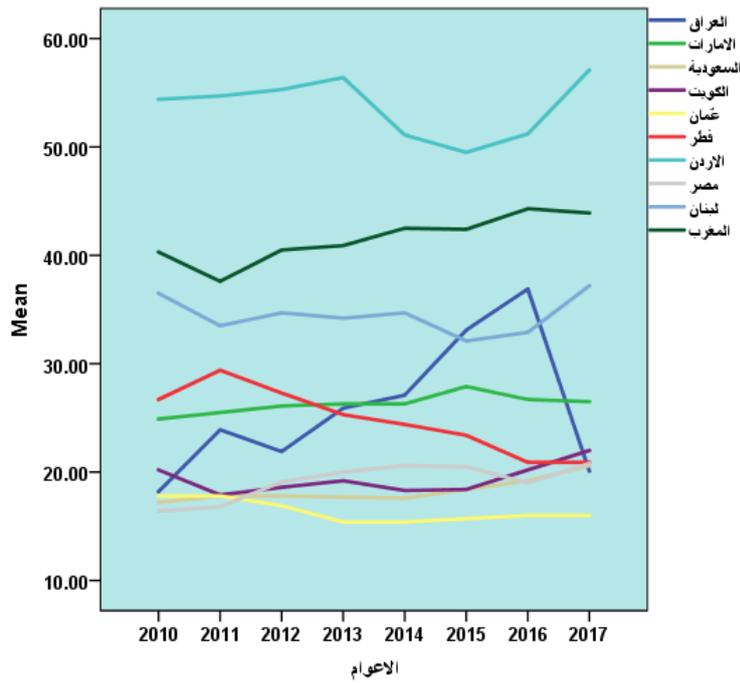
الجدول (12)

تطور الاستقرار المالي (Z - SCORE) للقطاع المصرفي العربي

الدول / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العراق	18.2	23.9	21.9	25.9	27.1	33.1	36.9	20.1
الامارات	24.9	25.5	26.1	26.3	26.3	27.9	26.7	26.5
السعودية	17.2	17.8	17.8	17.7	17.6	18.4	19.2	20.6
الكويت	17.8	17.8	16.9	15.4	15.4	15.7	16	16
عمان	20.2	17.9	18.6	19.2	18.3	18.4	20.2	22
قطر	26.7	29.4	27.3	25.3	24.4	23.4	20.9	20.9
الاردن	54.4	54.7	55.3	56.4	51.1	49.5	51.2	57.1
مصر	16.4	16.8	19.1	20	20.6	20.5	19	20.8
لبنان	36.5	33.5	34.7	34.2	34.7	32.1	32.9	37.2
المغرب	40.3	37.6	40.5	40.9	42.5	42.4	44.3	43.9

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى قاعد بيانات تنمية النظم المالية العالمية، البنك الدولي، 2019

يلاحظ من الجدول بان مؤشر تطور الاستقرار المالي (Z - SCORE) للقطاع المصرفي العربي في العراق بلغ 18.2 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع سنة 2017 وبلغ 20.1 واما في الامارات بلغ 24.9 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 26.5 في سنة 2017 واما في السعودية بلغ 17.2 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع وبلغ 20.6 في سنة 2017 واما الكويت بلغ في 17.8 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الانخفاض و بلغ 16.0 في سنة 2017 واما في عمان بلغ 20.2 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع بلغ 22.0 في سنة 2017 واما في قطر بلغ 26.7 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الانخفاض و بلغ 20.9 في سنة 2017 واما في الاردن بلغ 54.4 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع بلغ 57.1 في سنة 2017 واما في مصر بلغ 16.4 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع و بلغ 20.8 في سنة 2012 واما في لبنان بلغ 36.5 في سنة 2010 وقد اتجه المؤشر الى الارتفاع بلغ 37.2 في سنة 2017 واما المؤشر في المغرب بلغ 40.3 سنة 2010 وقد اتجه الى الارتفاع وبلغ 43.9 في سنة 2017 وكما موضح في الشكل الاتي:



الشكل (16)

تطور الاستقرار المالي (Z-SCORE) للقطاع المصرفي العربي

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (12)

ثانياً: اختبار الارتباط

معامل الارتباط

في هذه الفقرة سنوضح طبيعة العلاقة بين متغيري الاستقرار المالي والائتمان المالي باستخدام معامل ارتباط (Pearson Correlation) وكما هو في الجدول الاتي:

جدول (13)

معامل الارتباط بين الاستقرار المالي والائتمان المالي

Correlations الارتباط				
		تطور الاستقرار المالي		
تطور الائتمان المالي	Pearson Correlation		0.424**	
	N		80	
	Bootstrap ^c	Bias		0.004
		Std. Error		0.066
		95% Confidence Interval	Lower	0.294
			Upper	0.553
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				
c. Unless otherwise noted, bootstrap results are based on 2000 bootstrap samples				

المصدر من اعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS V24

من ملاحظة نتائج الجدول أعلاه نلاحظ ان هناك علاقة طردية ($r=0.424$) وذات معنوية عالية ما بين تطور الائتمان المالي وتطور الاستقرار المالي، وذلك لان إشارة قيمة الحد الأدنى والحد الأعلى لحدود الثقة (95% Confidence Interval) هي نفس الإشارة، وقد اعتمدنا على حدود الثقة في اتخاذ القرار بدلاً عن القيمة الاحتمالية (P-value) وذلك لان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

ثالثاً: اثر السياسة الائتمانية على الاستقرار المالي المصرفي للقطاع المصرفي في الدول العربية عينة الدراسة

تتألف الدراسة من متغيرين أحدها مفسر وهو متغير (تطور الائتمان المالي (X)) والأخر معتمد متمثلاً بـ (تطور الاستقرار المالي (Y))، ويعدد مشاهدات ($n=80$). تم استخدام برنامج (SPSS V24) في اختبار البيانات واجراء التحاليل الإحصائية المناسبة.

وقد تم اجراء اختبار (Mahalanobis Distances) للكشف عن وجود او عدم وجود قيم شاذة في مشاهدات المتغيرات المدروسة، وكانت النتيجة هي عدم وجود قيم شاذة في مشاهدات المتغيرات المدروسة.

وقد تم اختبار التوزيع الطبيعي وتم اجراء اختبار (Shapiro-Wilk) للمتغيرات المدروسة وذلك لاختبار هل ان المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي ام لا، لان عدم توفر هذا الشرط يؤدي الى تشوه نتائج التحليل سواء في الاختبارات والمؤشرات الإحصائية او التقديرات. ونتائج الاختبار كانت كالآتي:

جدول (14)

اعتماداً على نتائج اختبار (Shapiro-Wilk)

	Tests of Normality		
	Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.
تطور الائتمان المالي	.954	80	.006
تطور الاستقرار المالي	.859	80	.000

المصدر من اعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS V24

من نتائج الاختبار نجد ان كل من المتغيرين (X) و (Y) لا يتبعان التوزيع الطبيعي، لذا يجب استخدام احدى تقنيات تعديل البيانات وهي تقنية المعاينة بإرجاع (Bootstrap) في جميع عمليات التقدير اللاحقة.

رابعاً: المؤشرات الإحصائية للمتغيرات مع الرسم

جدول (15)

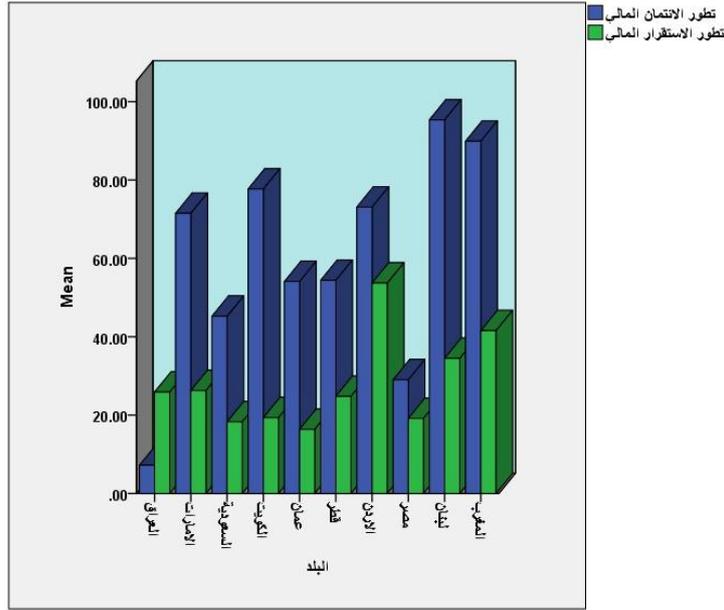
المؤشرات الاحصائية للمتغيرات

Case Summaries			
البلد	المؤشرات الاحصائية	تطور الائتمان المالي	تطور الاستقرار المالي
العراق	Mean	7.2125	25.8875
	Std. Deviation	1.86964	6.40545
	Minimum	5.30	18.20
	Maximum	9.80	36.90
الامارات	Mean	71.5125	26.2750
	Std. Deviation	10.70653	.87790
	Minimum	60.00	24.90
	Maximum	87.60	27.90
السعودية	Mean	45.2250	18.2875
	Std. Deviation	9.42804	1.11283
	Minimum	34.10	17.20
	Maximum	58.10	20.60
الكويت	Mean	77.7000	19.3500
	Std. Deviation	20.24225	1.37113
	Minimum	55.70	17.90
	Maximum	105.10	22.00
عمان	Mean	54.1000	16.3750
	Std. Deviation	15.61748	.99821
	Minimum	41.10	15.40
	Maximum	75.90	17.80

قطر	Mean	54.4000	24.7875
	Std. Deviation	18.19058	3.01919
	Minimum	37.10	20.90
	Maximum	79.70	29.40
الاردن	Mean	73.0875	53.7125
	Std. Deviation	2.57651	2.76583
	Minimum	70.10	49.50
	Maximum	78.40	57.10
مصر	Mean	29.0125	19.1500
	Std. Deviation	3.30041	1.71047
	Minimum	25.60	16.40
	Maximum	34.10	20.80
لبنان	Mean	95.3375	34.4750
	Std. Deviation	8.00641	1.72275
	Minimum	82.50	32.10
	Maximum	105.80	37.20
المغرب	Mean	89.9125	41.5500
	Std. Deviation	3.61641	2.18436
	Minimum	85.50	37.60
	Maximum	95.50	44.30
Total	Mean	59.7500	27.9850
	Std. Deviation	28.31413	11.69751
	Minimum	5.30	15.40
	Maximum	105.80	57.10

المصدر من اعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS V24

الجدول أعلاه يبين بعض المؤشرات الإحصائية والمتمثلة بالوسط الحسابي والانحراف المعياري واقل قيمة واعلى قيمة لكل من المتغيرين ولكل بلد على حدى، إذ كان اعلى معدل للائتمان المالي في دولة لبنان وبلغ (95.3375) واقل معدل للائتمان مالي كان في العراق وبلغ (7.2125)، اما بالنسبة للاستقرار المالي فقد كان اعلى معدل في دولة (الاردن) إذ بلغ (53.7125) اما اقل معدل للاستقرار المالي كان في دولة (عُمان) اذ بلغ (16.3750)، اما بالنسبة للرسم الخاص المتغيرين (X) و (Y) عبر الدول المختلفة قيد الدراسة فهو كالآتي:



الشكل (17)

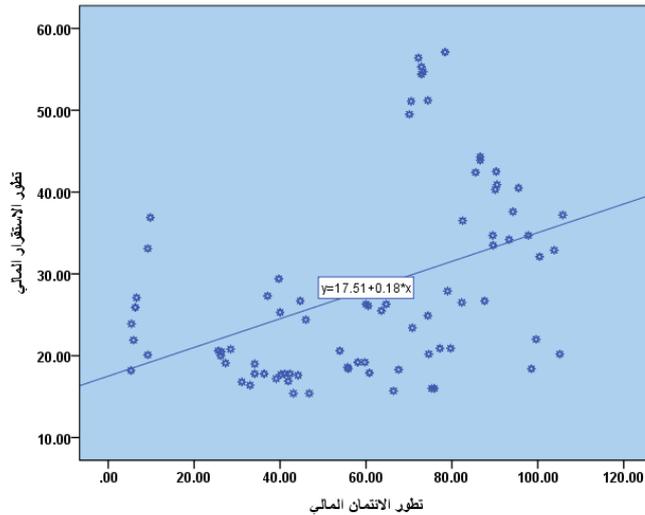
تطور متوسط مؤشر الائتمان والاستقرار المالي

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (15)

خامساً: تحليل علاقة الاثر للائتمان المالي على الاستقرار المالي

• تحليل العلاقة الخطية بين المتغير المفسر والمتغير المعتمد

وتتمثل نتائج تحليل العلاقة بين المتغير المفسر والمتغير المعتمد بأربعة معايير وهي رسم الشكل الانتشاري بين المتغيرين وقيمة معامل التحديد (R^2) وقيمة (F) في جدول تحليل التباين، وقيم معاملات النموذج في جدول تحليل الانحدار إضافة الى قيم (t) التابعة لها، ونتائج التحليل كانت كالآتي:



الشكل (18)

تحليل خطي) انتشار البيانات لتطور الائتمان المالي والاستقرار المالي

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على تحليل العلاقة الخطية

جدول (16)
تحليل الانحدار (الخطي)

تحليل الانحدار						
Regression analysis						
	المعاملات	تحليل	معامل	متوسط	قيمة	المعنوية
	Coefficients	التباين				
	B	F _{Cal}	R-	الخطأ	المحسو	
		(Sig.)	squared	MSE	بة	
تطور						
الائتمان	0.175	17.130	0.18	113.63	4.139	0.0001
المالي		(0.000)				
(Constant)	17.510				6.259	.000

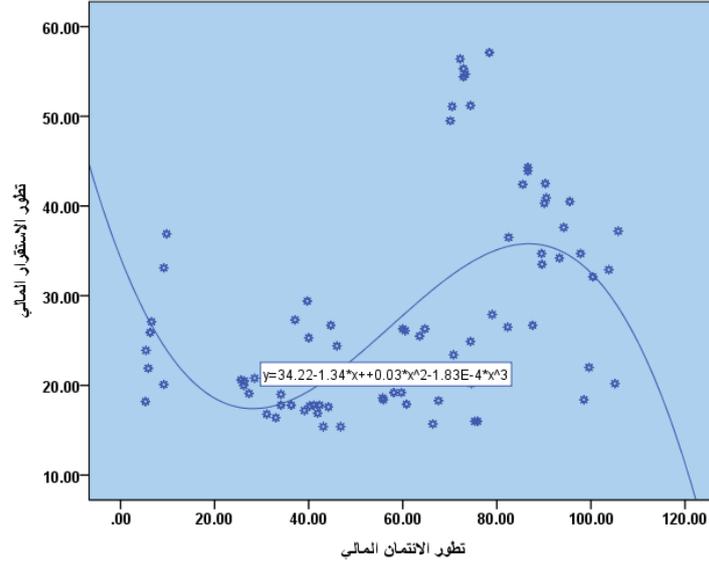
المصدر من اعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS V24

من ملاحظة نتائج الجدول الأخير نجد ان قيمة (F) المحسوبة (F_{Cal}=17.130) اكبر من قيمة (F) الجدولية (F_{Tab}=4.41)، وهذا دليل على ان تأثير المتغير المفسر (الائتمان المالي) يختلف عن الصفر بشكل معنوي، كما يؤكد نفس النتيجة مقارنة القيمة المعنوية (Sig.=0.000) لاختبار (F) في جدول تحليل التباين إذ نجد انها اقل من (0.05) وهذا دلالة على ان تأثير المتغير المفسر (الائتمان المالي) يفرق معنوياً عن الصفر في تأثيره على المتغير المعتمد (تطور الاستقرار المالي)، كما نلاحظ ان اثر الائتمان المالي على الاستقرار المالي طردي إذ بزيادة وحدة واحدة من (الائتمان المالي) فان الاستقرار المالي سيزداد بمقدار (0.175) وهذا الأثر ايضاً معنوي لان القيمة المطلقة لـ (t) المحسوبة (t_{Cal}=4.139) اكبر من القيمة الجدولية (t_{Tab}=1.96)، كما تؤكد نفس النتيجة القيمة المعنوية إذ ان (sig.=0.0001) وهي اقل من (0.05)، اما بالنسبة لقيمة معامل التحديد (R-squared=0.18) الذي يبين ان الائتمان المالي يفسر ما نسبته (18%) من التغير الحاصل في الاستقرار المالي، والنموذج الرياضي للعلاقة الخطية بين المتغيرين هي كالآتي:

$$\hat{Y} = 17.51 + 0.175X$$

• تحليل العلاقة غير الخطية بين المتغير المفسر والمتغير المعتمد:

الخطوة الأولى في بيان أثر متغير على متغير آخر هو في الكشف عن نوع العلاقة بين المتغيرين هل هي خطية ام غير خطية، وتتم هذه العملية من خلال الرسم البياني واختبار (Curve estimate)، والشكل الاتي يوضح لنا ان شكل العلاقة بين المتغيرين:



الشكل (19)

(تحليل غير خطي) انتشار البيانات لتطور الائتمان المالي والاستقرار المالي

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على تحليل العلاقة غير الخطية

من خلال الشكل آنفاً نلاحظ ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة غير خطية من الدرجة الثالثة، أي تكعيبية، وان قيم كل من جدول معامل التحديد وتحليل التباين وقيم معاملات الانحدار كما موضحة في الجداول الثلاثة ادناه:

الجدول (17)

تحليل الانحدار (غير خطي)

تحليل الانحدار Regression analysis						
	معاملات	تحليل	معامل	متوسط	قيمة (t)	المعنوية
	Coefficients	التباين				
	B	F	R-	MSE		
		(Sig.)	squared			
تطور الائتمان المالي	-1.339	11.588 (0.000)	0.31	97.59	-3.379	.001
تطور الائتمان المالي ²	.032				3.799	.000
تطور الائتمان المالي ³	.0001				-3.640	.000
(Constant)	34.224				6.369	.000

من نتائج الجدول آنفاً نجد ان العلاقة التكعيبية هي العلاقة غير خطية التي مثلت أثر الائتمان المالي على الاستقرار المالي، إذ فسر الائتمان المالي ما نسبته (31%) من التغيرات الحاصلة في الاستقرار المالي، وان جميع معاملات النموذج التكعيبي تختلف عن الصفر بشكل معنوي لان القيمة المحسوبة ($F_{Cal}=11.588$) أكبر من القيمة الجدولية ($F_{Tab}=2.72$) فضلاً عن ان قيمة ($Sig.=0.000$) اقل من (0.05)، كما نلاحظ ان جميع معاملات الانحدار معنوية لان جميع قيم (t) المحسوبة المطلقة (t_{Cal}) اكبر من قيمة (t) الجدولية ($t_{Tab}=1.96$)، كما تؤكد نفس النتيجة القيم المعنوية لمعاملات الانحدار ($Sig.$) إذ ظهرت جميعها اقل من (0.05).

والنموذج الرياضي التكعيبي الذي يمثل العلاقة بين الائتمان المالي والاستقرار المالي هو كالآتي:

$$\hat{Y} = 34.224 - 1.339X + 0.032X^2 + 0.001X^3$$

وتفسير المعادلة الأخيرة انه بزيادة وحدة واحدة من الائتمان المالي فان الاستقرار المالي سيقبل بمقدار (1.339) وسيزداد كل من مربعه بمقدار (0.032) ومكعبه بمقدار (0.001).
ملاحظة: يمكننا الحكم على أي من النموذجين أفضل في التقدير هل هو النموذج الخطي ام غير الخطي من خلال معياري معامل التحديد (R^2) ومتوسط مربعات الخطأ (MSE)، إذ نختار النموذج الذي يعطينا أكبر قيمة لمعامل التحديد وأصغر قيمة لمتوسط مربعات الخطأ، والنموذج المناسب في دراستنا هذه هو النموذج غير الخطي التكعيبي (لأنه يمتلك أكبر قيمة لمعامل التحديد واقل قيمة لمتوسط مربعات الخطأ).

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات:

1. للسياسة الائتمانية دور كبير في تطوير القطاع المصرفي في الدول العربية عينة البحث والذي انعكس باستقراره المالي والمصرفي
2. يعد الاستقرار للقطاع المصرفي في الدول العربية عينة البحث (العراق، الامارات، السعودية، الكويت، عمان، قطر، الاردن، مصر، لبنان، المغرب) ابرز تطور للقطاع المصرفي في ظل الازمات المتتالية على اقتصاديات الدول العربية الحالية والمستقبلية
3. هناك ارتباط ذات علاقة طردية وذات معنوية عالية ما بين مؤشر الائتمان المالي المقدم للقطاع الخاص /GDP وبين مؤشر الاستقرار المصرفي z-score
4. هناك علاقة ذات اثر ايجابي معنوي بين السياسة الائتمانية والتمثلة بمؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص /GDP وبين الاستقرار المالي للقطاع المصرفي العربي متمثلة بمؤشر z-score.

المقترحات:

1. ضرورة تطوير السياسة الائتمانية في القطاع المصرفي العربي وبما يضمن تقديم خدمات متميزة وبأسعار منخفضة لكافة الزبائن والقطاعات لتطوير انتاجية الدول العربية بما يضمن تحقيقها افضل الارباح.
2. السعي دائما لتحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي العربي والذي يضمن قدرة القطاع المصرفي على مواجهة كافة الازمات المالية المتوقعة حدوثها حاليا ومستقبليا.
3. تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي العربي يضمن باستمرار تطور القطاع المصرفي وهو الهدف الاساس لنمو وتطور القطاع المصرفي العربي ليتمكن من مواكبة تطورات المصرفية العالمية والخدمات الحديثة التي تقدمها المصارف العالمية .
4. ضرورة تطوير كفاءة القطاع المصرفي العربي لزيادة قدرته على تقديم خدمات مبتكرة ويكلف منخفضة ومواصلة تقديم خدمات الصيرفة الالكترونية والمنزلية.

المصادر

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: التقارير والمنشورات الرسمية

1. تقرير الاستقرار المالي للدول العربية ، صندوق النقد العربي، 2019.
2. قاعدة بيانات تنمية النظم المالية العالمية ، البنك الدولي ، 2019.
3. تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية، صندوق النقد العربي (ابو ظبي)، 2017.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح

1. ابو كمال، ميرفت علي، 2007، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً لمعايير بازل 2 دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية غزة.
2. احلام، لزرقي، 2019، القروض المتعثرة (الاسباب وطرق العلاج) دراسة ميدانية بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) فرع المسيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر .
3. الامين، عباس محمد و رابح، شقال، 2017، استخدام التحليل الائتماني في التقليل من كمخاطر منح القروض في البنوك التجارية(دراسة حالة قرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة بومرداس، الجزائر.
4. باهي، رميسة، 2015، القروض المتعثرة وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -أم البواقي-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر .
5. بدارين، لؤي، 2019، "العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين.
6. بن مخلوف، اميرة، 2016، آلية الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي " دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر.

7. بوملة، زينب وحמיד، مبروكة، 2018، دور الصناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار المالي للدول النامية حالة الجزائر والدول التشيلي (دراسة تحليلية تقييمية) للمدة (2000-2017)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر ب - الوادي، الجزائر.
8. جميلة، شويطر، 2017، أثر استقرار النظام المالي على الوساطة المالية في الجزائر خلال المدة (1990-2014) - دراسة قياسية-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
9. جهاد، حفيان، 2012، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استبائية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
10. خديجة، مناد، 2016، العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي الياصب سيدي بلعباس، الجزائر.
11. الخليل، جاسر محمد سعيد، 2004، أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين.
12. نيب، حسين، 2011، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر.
13. ربيعي، أحمد يوسف، 2019، "القروض المتعثرة في مؤسسات الإقراض في فلسطين: أسبابها وسبل معالجتها"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العلي والبحث العلمي، جامعة الخليل، فلسطين.
14. ربيعة، بومعزة وخضرة، رقيق، 2015، تأثير المخاطر البنكية على استقرار النظام المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون -تيارت-، الجزائر.

15. ريمة، ذهبي، 2013، الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للمدة (2003م-2011م) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.
16. الزهراء، زغاشو فاطمة، 2014، اشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي - وكالة قسنطينة 50-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.
17. زهرة، لعروسي قرين، 2017، دور ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية -دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسلية، الجزائر.
18. الشيلخي، هديل أمين إبراهيم، 2012، العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الاردنية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.
19. صديقة، 2017، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر - دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسلية، الجزائر.
20. الطلاع، مراد سالم، 2010، إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير المنشورة ، كلية التجارة-قسم إدارة الاعمال، الجامعة الاسلامية - غزة.
21. طهبر، أميرة، 2017، إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأما البواقي (BADR, BNA, BEA, CPA)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي-،الجزائر.
22. عادل، هبال، 2012، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

23. عائشة، باعربي و فاطمة، تمانى، 2017، إدارة مخاطر القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة دراية أدرار - الجزائر.
24. عبدالله، منال وبرشي، سهيلة، 2017، القروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجليلي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر.
25. عثمان، محمد داود، 2008، أثر مخففات الائتمان على قيمة البنوك دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الاردنية باستخدام معادلة Tobin's Q، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الاردن.
26. علي، محمد عوض العبيد، 2018، دور البنوك في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية (دراسة حالة بنك السودان المركزي)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسلية، الجزائر.
27. عيسى، أمجد عزت عبد المعزوز، 2004، السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
28. فايزة، دهيمي، 2019، آلية معالجة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر: وكالة المسيلة -904-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسلية، الجزائر.
29. قاره، محمد شريف سليم محمد شريف، 2016، أثر إدارة مخاطر الائتمان على جودة الارباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني، رسالة ماجستير غير مشفرة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.
30. قندلفت، هبة عزام، 2018، محددات قرار منح الائتمان الخاصة بالعميل (دراسة ميدانية في المصارف التجارية الخاصة في سورية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سوريا.

31. لامية ، بن عرفه ووداد، هادفي 2016، دور السياسة الائتمانية في تفعيل العمل المصرفي دراسة الحالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية -488- تبسة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي - تبسة.
32. محمد، محمد جاسم، 2011، إدارة مخاطر الائتمان وأثرها في منع الانهيار التنظيمي دراسة استطلاعية مقارنة في عينة من المصارف العراقية الحكومية والاهلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق.
33. محمد، مياد أنيس، 2015، التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل "دراسة للتجربة الأردنية مع إمكانية الاستفادة منها في سورية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد - قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، سورية.
34. منصور، عاصم محمد عمران، 2017، مدى فعالية التحقيق الداخلي في إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، السودان.
35. موسى، أسامة محمود، 2010، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية - غزة
36. نصار، صديق توفيق، 2005، "العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة " دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الاسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية- غزة.
37. جميلة، والي، 2015، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق متطلبات لجنة بازل دراسة ميدانية بينك بدر وك2بنك الخليج، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر.

رابعاً: المجلات والدوريات

1. بنال، احمد حسين ومهدي، عثمان فلاح، 2018 ، العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية المثلى ومؤشرات الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2005- 2015) مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 10، العدد 21، العراق.
2. بلوافي، احمد مهدي، 2008، البنوك الاسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي مناقشة ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد العربي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 21، عدد2، جدة -المملكة العربية السعودية.
3. توفيق، هوزان تحسين، 2015 ، قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية، مجلة جامعة زاخو، المجلد:3(B)، العدد:2، اقليم كردستان العراق .
4. حبيب، سمر، 2015، دور إدارة المخاطر في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تحليلية في المصرف العقاري السوري)، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37)، العدد 3، سورية.
5. الدعيمي، عباس كاظم وحبي، ميساء سعد جواد، 2011، دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية للدة (1995-2011)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد 11، العراق.
6. زيود، لطيف والرضا، عقبة ولايقة، رولا 2006، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30)"حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري"، مجلة جامعة تشرين والبحوث العلمية _سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28، العدد 2، سوريا.
7. السبعاوي، مشتاق محمود واحمد، سلام انور وسليمان، يالجين فاتح، 2012، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي (دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاسلامية في ضوء المؤشرات العالمية الازمة المالية)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كركوك، مجلد2، العدد2، العراق.
8. الشاذلي، احمد، الشاذلي، 2014، الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، ورقة عمل، صندوق النقد العربي.

9. شيخ السوق، ريماء حيدر وخلف، أسهمان ومعلل، سللمان 2017، أئر المآظر المصرففة فف كفافة راس المال فف المصارف الفآرففة الخاصة فف سورفة "دراسة حالة"، مآلة آامعة البعث، مآل 39، العءل 27، سورفا.
10. شفناسف، غازف، 2005، الحفاظ على الاسفقرار المالف، قضايا اقفصاففة ، العءل 36، صندوق النقل الءولف.
11. مآسن، مها مآهر ، 2016، اآبار الاسفقرار المالف للقطاع المصرفف فف العراق على وفق النسب المعفارففة آلال المءة 2009- 2013 ، مآلة العلوم الاقفصاففة والءارففة ، المآل 22 العءل 692، بآاء، العراق.
12. منصور ، بشرى فآف، 2018، فقفم ائر مآظر سعر الفاءة ومآظر راس المال على الاسفقرار المصرفف الفمنف: دراسة قفاسفة على البنوك الفآرففة الفمنفة. المآلة الاقفصاففة الفمنفة، المآل الفاسع ، العءل الالف.
13. موسى، آفدر طالب ومهءف، صباآ رآفم وعذافه، آفدر آسفن، 2020، ءور السفاسة النقففة فف آآقق الاسفقرار المالف للمصارف العراقفة، مآلة العلوم الءارففة الاقفصاففة، المآل 26، العءل 119.

آامسأاً: الكفب

1. أبو اآمء وقءورف، رضا صاآب، فائف مشعل ، 2005، "إءارة المصارف"، الطبعة الأولى، ءار ابن الائر للطباعة والنشر، الموصل ، العراق.
2. آل شففب، ءرفء كامل، 2012، إءارة البنوك المعاصرة، الطبعة الالف ، ءار المسفرة للنشر والفوزفع والطباعة، عمان، الارءن.
3. الآبورف، عبء العرفز شوفش عبء الآمفء، 2019، إءارة المصارف مءآل ففقفف، الطبعة الالف، الءاكرة للنشر والفوزفع، بآاء.
4. الآسفن والءورف، فلاآ آسن عءاف، مؤفء عبء الرآمن عبء الله، 2003، "إءارة البنوك - مءآل كمف واسفراطفف معاصر"، الطبعة الفالفة، ءار وائل للنشر، عمان، الارءن.
5. آنفف، عبء الففار، 2002، " إءارة المصارف، السفاسفة المصرففة- آآلل القوائم المالفة -الآوانب الفنظفمفة"، ءار الآامعة الآفءفة للنشر، الاسكءرففة، مصر.
6. شآاه، صلاح ابراهفم، 2009، ضوابط منح الائفمان من منظر قانونف ومصرفف، الطبعة الالف، ءار النهضة العربفة، القاهرة، مصر.

7. الصيرفي، محمد، 2007، إدارة المصارف، الطبعة الاولى، الناشر دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر.
8. عبد الحميد، عبد المطلب، 2000، البنوك الشاملة عملياته وادارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
9. العلي، أسعد حميد، 2013، ادارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الاولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق.

سادسا: المؤتمرات والندوات:

1. شاهين، علي عبدالله، 2005، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف "مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين"، المؤتمر العلمي الاول، الجامعة الاسلامية - غزة.

المصادر الاجنبية

1. Arab Monetary Fund, 2015, Working Paper on "Requirements For Adopting a National Strategy to Enhance Financial Inclusion in the Arab Countries", Regional Task Force for promoting Financial Inclusion in the Arab Countries.
2. CGAP, IFC, 2013, FINANCIAL INCLUSION TARGETS AND GOALS:LANDSCAPE AND GPFI VIEW, A Note to the Global partnership for Financial inclusion (GPFI).
3. Garry J.Schinasi , 2004, Defining Financial Stability.
4. Godwin E, Basse (2015) "Bank Profitability And Liquidity" International Journal of Economics, Commerce and Management 0United Kingdom Vol. III, Issue 4, April 2015 Licensed under Creative Common page 1http:// ijecm.co.uk/ ISSN, Department Of Economics, University of Uyo, Uyo, Nigeria.
5. Nevin Hussein, 2018, Financial Inclusion and the Revolution of Financial Technologies, Ministry of Economy, United Arab Emirates, Third Quarter.

Abstract

The credit policy is of great importance in developing the banking sector in the Arab countries and supporting its stability as well as its great effects in developing other sectors through its loans granted to all sectors. The study aims to know the effect of the credit policy on developing the banking sector in Arab countries represented in financial stability, as the study sample included a study The banking sector in the Arab countries, the study sample represented (Iraq, the Emirates, Saudi Arabia, Kuwait, Oman, Qatar, Jordan, Egypt, Lebanon, Morocco) for the period 2010-2017. The indicators of financial concentration and depth of the banking sector in the Arab countries were presented. The study sample as well as a test The effect of credit policy on developing the Arab banking sector, represented by its stability.

The study reached a number of conclusions and proposals, the most important of which is that there is a positive and significant relationship between the credit policy represented by the credit index provided to the private sector / GDP and the financial stability of the banking sector represented by the score-z index. Among the proposals is the need to develop the efficiency of the banking sector to increase its ability to provide innovative services at costs Low and continue to provide electronic and home banking services.

**The role of bank credit in the financial
stability of a sample of Arab countries for
the period 2010-2017**

By

Samar Samir Fadhil Sheet Aljobory

To

**The council of the college of administration and
economy college in Mosul University**

**As part of the requirements of attaining the diploma
certificate in Department of Banking and
Finance\Banking Sciences**

Supervised by

Dr. Zahraa Ahmed Al-Nuaimi

University of Mosul
College of Administration and Economics



**The role of bank credit in the financial
stability of a sample of Arab countries
for the period 2010-2017**

Samar Samir Fadhil Sheet Aljobory

postgraduate Diploma in banking and Financial Sciences.

Banking Sciences

Supervised by

Dr. Zahraa Ahmed Al-Nuaimi

1442A.H

2020A.D